جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية
تاريخ

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالبين:
- فريد فرطاس - حنان قطافي

"المقاومة العربية في منطقة القرن الإفريقي
خلال القرنين 19م و20م جيبوتي والصومال أنموذجا "

يوم:

لجنة المناقشة:

عبد المالك الصادق	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا
محمد الطاهر بنادي	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
الأمير بوغدادة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا

السنة الجامعية:2022 - 2023

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE LA RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية -السنة الجامعية 2022-2023
رقم : / ق.ع.إ / 2023

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): فريد فرطاس ..رقم بطاقة الطالب 181835035341تاريخ الصدور:2023/2022

-الطالب(ة):قطافي حنان. رقم بطاقة الطالب:181835035164تاريخ الصدور:2023/2022المسجل (ين) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تريخ الوطن العربي المعاصر.

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب" المقاومة العربية في القرن الإفريقي خلال القرنين 19م و20م ،جيبوتي والصومال أنموذجا"

أصرح بشرفي(نا) أني(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ:2023/ 06/08

توقيع المعني:

حنان

فريد

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر ، 07000 بسكرة.
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، القطب الجامعي ، شتمة .

Université Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
☎033.50.12.40

قال تعالى:

"... ولَوْلا دفعُ اللَّهِ النّاسَ بَعْضَهم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأرْضُ..."

سورة البقرة الأية:251

شكر وعرفان

بعد أن أنهينا هذا الجهد، لا يسعنا إلا أن نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا، على توفيقنا في انجاز هذا العمل حمدا يليق بجلالته وعظمته .....

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف: «الأستاذ محمد الطاهر بنادي» على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات برحابة صدر خلال فترة إنجاز هذا البحث،

في الأخير نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ونسأل الله أن يوفقنا بما فيه من صلاح، وأن يسدد خطانا على طريق الحق.

إهداء إلى:

نهدي ثمرة جهدنا إلى ...

إلى الوالدين الكريمين اللذين ضحيا بالغالي والنفيس

في سبيل تعليمنا لنبلغ طموحاتنا

إلى جميع الإخوة والأخوات، الزملاء والأصدقاء

متمنين لهم التوفيق والسداد

إلى كل من كان له الفضل علينا من قريب أو بعيد

إلى جميع أساتذتنا طوال مسارنا الدراسي

مقدمـــة

شكل القرن 19م بداية الحركة الاستعمارية على القارة الإفريقية، وذلك بعد التحول الصناعي الذي شهدته أوروبا، ما دفع بالأوربيين إلى البحث عن المواد الأولية التي تحتاجها صناعاتهم، وأسواق جديدة لتصريف الفائض منها، وأيدي عاملة رخيصة. إن القارة الإفريقية ظلت مجهولة بالنسبة لهم، حيث كانت تعرف بالقارة المظلمة، أي التي لا يعرف عنها الكثير، وبالتالي لزم الوصول إليها لمعرفة خباياها.

لبلوغ هذا الهدف أوفدت الإرساليات التنصيرية من مختلف الدول الأوروبية والتي حاولت التستر وراء غطاء نشر الدين المسيحي في القارة، ورفع الجهل عن الأفارقة، لكنها في الحقيقة عملت جاهدة على خدمة المشروع الاستعماري الأوروبي عبر توثيق صلاتها بالقبائل المحلية، ما سمح لها بمد نفوذها نحو الداخل. لقد تعزز التغلغل الأوروبي أكثر بنشاط التجار، المستكشفين والمغامرين الذين استطاعوا الوصول إلى أماكن هامة، فتحت أعين حكوماتهم عليها، فكانت البداية بالبرتغال، هولندا، بريطانيا وفرنسا، ليحتدم التكالب الأوروبي على القارة الإفريقية في منتصف القرن 19م، خاصة بعد استكمال وحدة كل من إيطاليا سنة 1870م، وألمانيا 1871م.

عانت شرق إفريقيا كغيرها من مناطق القارة من هذا التنافس الاستعماري الأوروبي، نظرا لما تمثله من أهمية جغرافية واستراتيجية، خاصة منطقة القرن الإفريقي ومعها بلاد الصومال التي جرى تقسيمها بين فرنسا، بريطانيا وايطاليا وفق مخرجات مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م.

سيطرت فرنسا على جيبوتي لمنافسة بريطانيا في البحر الأحمر والمحيط الهندي، بعد أن جعلت منها إحدى مستعمراتها عبر سياسة الحكم المباشر، غير أنه وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، ثارت القوى الوطنية الجيبوتية وعلى رأسها محمود حربي فارح في وجه المستعمر الفرنسي إلى غاية تحقيقها الاستقلال عام 1977م، في حين حصلت بريطانيا وايطاليا على الصومال، وكان هدفهما الوقوف أمام النفوذ الفرنسي في المنطقة والتحكم

في الطرق التجارية البحرية المؤدية للهند، لكنهما تعرضتا لمقاومة عنيفة قادها محمد عبد الله حسن، ومن بعده قادة الأحزاب الوطنية الذين استطاعوا أن يحققوا استقلال بلادهم سنة 1960م.

أهمية الموضوع:

- قلة الدراسات الجزائرية المتعلقة بتاريخ منطقة القرن الإفريقي خاصة جيبوتي.
- البعدان الإفريقي والعربي اللذان يحملهما الموضوع.

أهداف الموضوع:

- التعريف بمنطقة القرن الإفريقي (جيبوتي والصومال)، من خلال الوقوف على ملامحهما الجغرافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
- تتبع مسار النضال الطويل بالنسبة للصوماليين والجيبوتيين في مواجهة القوى الاستعمارية.
- التعريف برجالات المقاومة الذين رسخوا الفكر التحرري في بلدانهم.

أسباب اختيارا لموضوع:

أ) الأسباب الذاتية:

- الرغبة في معرفة تاريخ البلدين العربيين في منطقة القرن الإفريقي (الصومال وجيبوتي)
- الرغبة في دراسة مواضيع المقاومة والنضال الوطني في إفريقيا عموما والوطن العربي خصوصا
- محاولة التعرف على الشخصيات المقاومة خاصة غير المعروفة منها.

ب) الأسباب الموضوعية:

- تعد دراسة هذا الموضوع منطلقا لنا لاستكمال الخوض في دراسة مقياس المقاومة الشعبية في الوطن العربي، فالصومال وجيبوتي بالرغم من أنهما جزء من الوطن العربي، إلا أن الدراسات حولهما محدودة.

– يجمع الموضوع بين نوعين من السياسة الاستعمارية، سياسة فرنسية قائمة على أسلوب الاحتلال المباشر والاستيطان، وسياسة بريطانية قائمة على الاحتلال غير المباشر والسيطرة الاقتصادية على مقدرات الشعوب.

– التعريف بشخصيات مقاومة على شاكلة (محمد حربي فارح) في جيبوتي، و (محمد عبد الله حسن) في الصومال.

– إبراز أساليب المقاومة المنتهجة في كلا البلدين.

إشكالية الموضوع:

عرفت منطقة القرن الإفريقي تنافسا مسعورا بين القوى الاستعمارية خاصة بريطانيا وفرنسا، لكن أبناء المنطقة لم يرضوا بالواقع الاستعماري، بل سعوا إلى التخلص منه في كل من جيبوتي والصومال، وهذا ما نحاول البحث فيه من خلال عنوان الموضوع " المقاومة العربية في منطقة القرن الإفريقي خلال القرنين 19 و 20 م جيبوتي والصومال أنموذجا"

انطلاقا مما سبق نحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

– كيف كان مسار النضال الوطني الجيبوتي والصومالي في سبيل تحقيق الاستقلال؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

– ما الذي تتوفر عليه جيبوتي والصومال حتى أصبحتا محط أنظار القوى الاستعمارية؟

– ماذا يمثل مؤتمر برلين الثاني 1884–1885م في معادلة التنافس الاستعماري على القارة الإفريقية عموما وجيبوتي والصومال خصوصا؟

–ما طبيعة السياسة الاستعمارية المنتهجة في البلدين؟

– ما هي أبرز الشخصيات المقاومة فيهما؟

– كيف كان شكل وأسلوب المقاومة في كل بلد؟

– هل حققت المقاومتان الجيبوتية والصومالية الاستقلال التام لبلديهما؟

منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع جمعنا بين المنهج التاريخي، الوصفي والمقارن، فالمنهج التاريخي اعتمدنا عليه من خلال عرض مجموعة من الوثائق تخص الموضوع، أما المنهج الوصفي فقد استخدمناه في وصف أوضاع الصومال وجيبوتي، وفي بعض المعارك ومجرياتها، بينما وظفنا المنهج المقارن في مقارنة السياسة الاستعمارية المنتهجة في كل بلد مع تبيان شكل المقاومة فيهما.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع نجد: التنافس الاستعماري على القرن الإفريقي (1862-1899م)، ثورة محمد عبد الله حسن بالصومال 1900م إلى 1920م، وكذا دراسة حركات المقاومة الجيبوتية ودورها في تحرير جيبوتي من الاستعمار الفرنسي 1945-1977م، غير أن هذه الدراسات في مجملها كانت دراسات جزئية قطرية من ناحية الزمان والمكان، لذلك نسعى من خلال موضوعنا قدر المستطاع إلى القيام بدراسة شاملة للمقاومة في كل من جيبوتي والصومال، باعتبارهما كانتا تشكلان وحدة جغرافية واحدة قبل فترة الاستعمار.

عرض الموضوع:

عالجنا الموضوع في مقدمة مدخل وثلاث فصول وخاتمة.

جاء في المدخل: التعريف بالقرن الإفريقي للوقوف على مميزاته الجغرافية، كما قمنا بدراسة جغرافية وسكانية لكل من جيبوتي والصومال، وذلك للتعرف على أهمية موقع بلاد الصومال الذي جعل فرنسا، بريطانيا وإيطاليا تسيطر عليهما، مع عرض التركيبة السكانية لبلاد الصومال لفهم طبيعة العناصر المشكلة للمجتمع الصومالي ومدى ارتباطها ببعضها البعض.

الفصل الأول: حاولنا من خلاله رسم صورة عامة لوضع بلاد الصومال قبل أن تطأه أقدام الاستعمار، لنمر بعدها لأثر مؤتمر برلين الثاني1884-1885م على القارة الإفريقية وتحديدا

الصومال، وكيف جرى تقسيمه بين القوى الأوربية رغما عن إرادة أهله، لنصل إلى مرحلة الاحتلال الأوربي على بلاد الصومال مع ذكرنا للطرق والوسائل المنتهجة في ذلك.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى دراسة واقع الجيبوتيين تحت ظل حكم الإدارة الفرنسية، وتطورات السياسة الاستعمارية الفرنسية، التي ولدت في نفوس الوطنيين روح النضال والتحرر أمثال محمود حربي فارح وقادة الأحزاب الذين جاؤوا بعده. وهكذا بعد مسار طويل وشاق من التضحية والمقاومة حصلت جيبوتي على استقلالها عام1977م كآخر مستعمرة فرنسية في إفريقيا.

الفصل الثالث: أبرزنا فيه أسلوبي السياسة البريطانية والإيطالية المطبقتين في الصومال ثم استعرضنا أولى المقاومات الشعبية التي ثارت ضدها بقيادة محمد عبد الله حسن، لنصل إلى مرحلة استئناف المقاومة من جديد بعد عام1945م، بأسلوب يعتمد على الجانب السياسي بدرجة أكبر. إن أبرز محققته النخب الوطنية الصومالية تحقيقها للوحدة بين الصوماليين البريطاني والإيطالي وإعلانها عن قيام الجمهورية في عام 1960م.

مصادر ومراجع الموضوع:

باللغة العربية:

أولا: المصادر

كتاب: "الصومال قديما وحديثا" لحمدي السيد سالم بجزأيه الأول والثاني، الذي أفادنا في معرفة التطورات السياسية في الصومال أثناء الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى كتاب: أحمد إبراهيم ريراش: "كشف السدول عن ممالك الصومال السبعة"، الذي استخدمناه في معرفة الوضع الثقافي لبلاد الصومال، فضلا عن مقاومة محمد عبد الله حسن، أما كتاب:" السياسات الثقافية " لمؤلفه حسن مكي محمد أحمد، فقد أفادنا في معرفة النشاط الحزبي داخل كل دولة.

ثانيا: المراجع

استندنا على جملة منها لعل أبرزها:

محمد فريد السيد حجاج: "صفحات في تاريخ الصومال" ، الذي تطرق إلى وضع الصومال في القرن 19م، والنشاط الحزبي في محمية الصومال البريطاني.

كتاب:" مشكلة القرن الإفريقي" لجلال يحيى ومحمد نضر مهنا، اعتمدنا عليه في معرفة أسلوب الإدارة الإيطالية في الفترة التي خضع فيها الصومال لنظام الوصاية، بالإضافة إلى دراسة محمد عبد المنعم يونس: "الصومال وطنا وشعبا "، الذي أفادنا في الوقوف على مراحل الوحدة الصومالية وإعلان قيام الجمهورية.

ثالثا: المقالات.

لقد وظفنا عديد المقالات، التي تعنى بالتاريخ الإفريقي عموما، والتاريخ الصومالي على وجه الخصوص نذكر منها:

سفيان عابد:" مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م وانعكاساته على القارة الإفريقية"، تعرض فيه لدوافع عقد المؤتمر، وكيف أسهم في تقسيم القارة الإفريقية، ومقال:" المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني 1889-1920م مقاومة محمد عبد الله حسن نموذجا" لنايل سليمان بحث عن أبرز معارك محمدعبد الله حسن وتوقف المقاومة من بعده، فضلا عن مقال: "دور دول القرن الإفريقي (الصومال وجيبوتي) وجزر القمر بين دعم الثورة الجزائرية ويقظة شعوبها 1954-1962م" للباحث يوسف سليماني، استعرض فيه تأثير الثورة الجزائرية على بقية المستعمرات الفرنسية، كما تعرض للتطورات السياسية في جيبوتي خلال الفترة الاستعمارية.

المراجع الأجنبية

Hubert Deschamps et في كتابهم : **Côte des Somalis Réunion Inde** autres

الذي أفادنا في الدراسة الجغرافية لجيبوتي

Jaune Claude Alain في كتابه: **l'Afrique noire depuis la conférence de Berlin**

اعتمدنا عليه في عرض عقد مؤتمر برلين الثاني

G. Anglauvant, Sylvain Vigras في كتابه : **Djibouti Mer Rouge Abyssine**

الذي اعتمدنا عليه في الوصول إلى بنود معاهدة أبوك.

الصعوبات:

إن أبرز ما اعترضنا في دراستنا للموضوع هو قلة المادة العلمية خاصة ما تعلق منها بجيبوتي تحديدا في شق النضال السياسي للبلد.

- غياب المعاهد المتخصصة وحتى المكتبات الوطنية التي تعنى بهذه المواضيع.
- الصعوبة في توظيف قدر كبير من المصادر والمراجع الأجنبية بسبب عدم التحكم في اللغات الأجنبية خاصة الفرنسية منها ومع ذلك حاولنا قدر المستطاع ترجمة بعض منها.

مدخل: المجال الجغرافي

والسكاني لجيبوتي والصومال

أولا: التعريف بالقرن الإفريقي

ثانيا: جيبوتي دراسة جغرافية وسكانية

1- جغرافية

2- سكانية

ثالثا: الصومال دراسة جغرافية وسكانية

1- جغرافية

2- سكانية

أولا: التعريف بالقرن الإفريقي.

تعد منطقة القرن الإفريقي بمثابة حلقة وصل بين أجزاء الوطن العربي في قارتي آسيا وإفريقيا' تطلق هذه التسمية على الإقليم الواقع في شرق إفريقيا لشبهه بالقرن، تعد الأجزاء التابعة لمنطقة القرن الإفريقي الأقل تطورا في القارة الإفريقية· تبلغ مساحته ما يقرب 2 مليون كلم^2.

يضم أرض بلاد الحبشة وما جاورها من مناطق بما فيها إريتريا التي تعد جزءا من الحبشة، تضم المقاطعات أو الدولة الصومالية (الصومال البريطاني، والصومال الإيطالي سابقا) جمهورية العفار والعيسى، التي كانت تعرف بالصومال والصومال الفرنسي قبل استقلالها.

تصل حدود القرن الإفريقي جنوبا حتى خط الاستواء في أرض (جوبا)، وهي أقصى المقاطعات الصومالية في الجنوب متجاوزة بذلك خط الاستواء، أما من الشرق فيحده المحيط الهندي، خليج عدن والبحر الأحمر، ويفصل بينهم مضيق باب المندب، بينما يقع السودان في حدوده الغربية وكينيا في حدوده الجنوبية[1].

يمكن تقسيم الخصائص التضاريسية للمنطقة إلى:

– السهل الساحلي على البحر الأحمر: متسع شمالا، ويضيق كلما اتجهنا جنوبا مكونا بذلك سهول الدناكل خلف مرتفعات العفار والسهول الصومالية الشمالية والشرقية.

– هضبة الحبشة: ذات تكوينات صخرية ارتفاعها بين7000–8000 قدم (1 قدم يساوي 0.30 متر) فوق مستوى سطح البحر، يصل ارتفاع بعض جبالها إلى حوالي 1400 قدم قسم الأخدود الإفريقي هذه الهضبة إلى قسمين ينحدر القسم الشرقي منها إلى المحيط الهندي والقسم الغربي إلى البحر المتوسط[2].

على هذا الأساس نميز نوعين للزراعة في الصومال:

---

[1]– أنور عبد الغني العقاد: الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ، الرياض، 1986م، ص: 169.

[2]– عبد الرزاق علي عثمان: القرن الأفريقي التاريخ والجيوبولتيك، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، (د.ت) ص:366.

-**الزراعة التقليدية:** زراعة معاشية تهدف لسد حاجيات السكان، تتوزع على الساحل الصومالي والأراضي الواقعة بين نهري جوبا[1] وشيبلي،[2] تشمل محاصيل الذرة الرفيعة، السمسم، الفول السوداني، البن، التبغ وزراعة النخيل.

-**الزراعة التجارية:** ظهر هذا النوع من الزراعة مع قدوم الإيطاليين تتوزع بين حوضي جوبا وشيبلي[3].

[1] - ينبع من جنوبي الحبشة، ويصب عند بلدة " دولو" على الحدود الصومالية الحبشية، يلتقي مع نهر شبلي، حيث يصبان في المحيط الهندي. ينظر:(كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، 1998م، ص192).

[2] - ينبع من جنوبي هضبة الحبشة، يمر على الصومال عند مدينة" أفرادو"، يصب في المحيط الهندي قرب كسمايو، ينظر: (المرجع نفسه، ص:323).

[3] - عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون: جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2000م ، ص:211.

ثانيا: جيبوتي دراسة جغرافية وسكانية.

1-جغرافية:

تقع جمهورية جيبوتي أو الصومال الفرنسي سابقا في الزاوية الشمالية الشرقية من منطقة القرن الإفريقي يفصل بينها وبين البحر الأحمر خليج عدن، تتقاسم حدودها من الجهة الشمالية مع إريتريا، وإثيوبيا في الغرب والجنوب الغربي والصومال جنوبا،[1] تبلغ مساحتها 23.200 كلم^2، تستحوذ الصحراء على نسبة كبيرة من مساحتها الإجمالية إذ تصل إلى 90%.[2]

تمتد الشواطئ الجيبوتية على نحو 370 كلم^2، تحتضن هذه الأخيرة خليج تاجورة[3] الضيق، كما يطل شاطئها الشمالي على إريتريا، من خلال مضيق باب المندب الواقع جنوبي غرب اليمن، في حين تعد جيبوتي العاصمة أهم منطقة في البلاد جهة الشاطئ الجنوبي.

- تقسم إلى ستة أقاليم حيوية وهي: إقليم صبيح، إقليم أرتا، إقليم ديخيل، مدينة جيبوتي، إقليم أوبوك وإقليم تاجورة[4].

- تتميز على غرار دول القرن الإفريقي بمناخها الحار تراوحت درجات الحرارة فيها بين49° كحد أقصى و19° درجة مئوية كحد أدنى. نظرا للمناخ الصحراوي الغالب عليها فإن كميات الأمطار تصلها بنسب شحيحة إذ أنها لم تتجاوز حدود 193 ملم سنويا[5].

---

[1]- محسن حسن: جمهورية جيبوتي دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، جويلية، 2016م، ص: 05.

[2]- جوزيف صقر وآخرون: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، القبائل العربية موريتانيا الصومال جيبوتي، الجزء23 -24، (د. ن)، 1999م، ص:203.

[3] - مدينة صومالية تقع على خليج تامامولة، وهي مركز لاصطياد الأسماك وسوق مهم للماشية، ينظر:(كمال موريس شربل: المرجع السابق، ص124).

[4]- محسن حسن: المرجع السابق، ص:5.

[5]- Hubert Deschamps et Autres : cote des Somalis Réunion inde, Edition Bekger-levraut, Paris, 1948, p : 15.

من الناحية الاقتصادية تنتج جيبوتي الموز، قصب السكر، الذرة كما تمتلك 415.000 رأس من الأغنام و500.000 رأس من الماعز، في حين ينتج قطاع الصيد البحري500طن من الأسماك سنويا، كما أنها لا تمتلك مصادر معدنية باستثناء الملح[1].

يعاني قطاع الصناعة من غياب الوسائل الحديثة لذا يتم الاعتماد على وسائل تقليدية تنحصر في بعض الصناعات الغذائية المعتمدة بالدرجة الأولى على الإنتاج الزراعي كمادة أولية، كصناعة المشروبات ومشتقات الحليب[2].

2-سكانية:

جيبوتي بلدا عربي وإفريقي، يتشكل من عدة قبائل تقطن في أغلب دول القرن الإفريقي خاصة الصومال وإريتريا، ومن أكبر القبائل المنتشرة في جيبوتي: العيسى والعفار، فضلا عن انتشارها في دول عربية أخرى. إن التمثيل القبلي في جيبوتي يتكون من الصوماليين والعرب والذين أغلبيتهم من أصول يمينية، حيث يشارك هؤلاء في التمثيل السياسي بالتساوي[3]، ساهمت قبائل العيسى الصومالية وقبائل العفار الإثيوبية بعد حلولها بجيبوتي في دخول هذه البلاد إلى الإسلام سنة 825م، وذلك عن طريق التجار القادمين من شبه الجزيرة العربية حتى مجيء الفرنسيين[4].

يذكر بأن قبلتي العفار والعيسى اللتان حلتا بجيبوتي ومعهما التجار العرب من شبه الجزيرة العربية، سيطروا على البلاد إلى غاية القرن 16م، حيث أن السكان يمثلون ما نسبته أكثر من 20%، هم من أصول عربية خاصة من اليمن وعمان ومواطنين جيبوتيين، يشتغل

[1]- شوقي أبو خليل: أطلس دول العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2003م، ص:55.

[2]- جوزف صقر وآخرون: المرجع السابق، ص:203.

[3]- محسن حسن: المرجع السابق، ص ص:4-5.

[4] - المرجع نفسه ، ص ص : 5-6.

الكثيرون منهم في مختلف مجالات العمل منها الوظائف العامة ومنهم من مازال محافظا عاداته وتقاليده، ولم يقطع علاقاته مع موطنه الأصلي في البلاد العربية[1].

ثالثا: الصومال دراسة جغرافية وسكانية:

1-جغرافية:

تشمل الجمهورية الصومالية مستعمرتي الصومال البريطاني والإيطالي، اللذان حصلا على استقلالهما في01جويلية 1960م، تقع الصومال جنوب خليج عدن غرب المحيط الهندي، تحدها جيبوتي من الشمال الغربي، إثيوبيا غربا، وكينيا من الجنوب الغربي، تتربع على مساحة تقدر ب 63755 كلم^2،^{2} تحتوي على شريط ساحلي بطول 3200 كلم، منها 1000 كلم على خليج عدن[3] عاصمتها مقديشو، لغتاها الرسميتان الصومالية والعربية[4].

يمكن تحديد الموقع الفلكي للصومال بين خطي عرض 03 درجة جنوبا و12 شمال خط الاستواء، تمتد شرقا من المحيط الهندي عند خط طول 51 درجة إلى أن تصل لخط طول 35 درجة شرقا[5].

تقسم المنطقة جغرافيا إلى قسمين:

- **القسم الأول:** يشمل الأجزاء الساحلية القريبة من المحيط الهندي وخليج عدن وهو عبارة عن سهول ساحلية منخفضة تبتعد وتقترب من الساحل.

---

[1]- محسن حسن : المرجع السابق، ص: 6.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: موسوعة الدول والبلدان الجغرافية والسياسية، منتدى مكتبة الإسكندرية،2005م، ص ص:13-164.

[3]-Mohamed Mohamed-Abdi : Histoire Des Croyances en Somalie, Volume : 115, 1992, p8

[4]- إسماعيل عبد الفتاح: المرجع السابق، ص:164.

[5]- محمد هداجي: ثورة محمد عبد الله حسن بالصومال من 1900م إلى 1920م دراسة للأبعاد السياسية والعسكرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف صابر شريف خالد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، السنة الجامعية: 2013-2014م، ص:26.

– **القسم الثاني:** عبارة عن هضبة متوسطة الارتفاع تقع إلى الداخل قليلا، تنتهي غربا عند السفوح الجنوبية الشرقية لهضبة إثيوبيا وشمالا عند السفوح الجنوبية لهضبة إريتريا[1].

عرفت بلاد الصومال عبر تاريخها مسميات عدة، فقد سماها المصريون القدامى "أرض بنت" أي أرض الآلهة، العطور والبخور، لذا سمي الإقليم الأوسط للصومال" بونت لاند" نسبة إلى مدينة زيلع[2] التي لا تبعد كثيرا عن مدينة[3] بربرة[4]، أما في المصادر الإسلامية، فقد ذكرها الإدريسي ببلاد الزنج،"... **قطعة من البحر الهندي وجملة جزائر متفوقة...وما اتصل بها على البحر من بلاد الزنج**"،[5] في حين أطلق المسعودي على الساحل الصومالي تسمية بحر الزنج والخليج البربري، حيث وافق بذلك الإدريسي في تسمية "بلاد الزنج"[6].

أما من الناحية المناخية، فإن معظم الأراضي الصومالية تقع بين مدار السرطان وخط الاستواء، مما يجعل مناخها حارا وجافا، حيث ترتفع الحرارة في الصيف إلى أكثر من 40 درجة مئوية في بعض المناطق[7]. أما كمية الأمطار فعادة ما يكون فصل الربيع أكثر الأوقات غزارة بينما تقل في فصل الخريف،[8] مما يتعين على السكان الاستعانة بمياه الآبار[9].

---

[1]– أحمد صوار: المصدر السابق، ص ص: 3–4.

[2] – مدينة صومالية تقع على خليج عدن في أقصى شمالي الصومال على الحدود الصومالية الجيبوتية، تشكل مركز تجاريا وبحريا هام، ينظر:(كمال موريس شربل: المرجع السابق، ص263).

[3]– عصام عبد اللطيف الفليح: الصومال رأي العين، سلسلة رأي العين، الكويت، 2010م، ص:15.

[4] – مدينة صومالية تقع على ساحل خليج عدن، تشكل مرفأ هام لتصدير الصموغ، الجلود والماشية إلى كل أنحاء العالم، ينظر:(كمال موريس شربل: المرجع السابق، ص:106.).

[5]– الإدريسي" أبو عبد الله محمد بن محمد": نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، ص:58.

[6]– المسعودي" أبو الحسن علي بن الحسين": مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة العصرية، الجزء الأول، ترجمة: كمال حسن مرعي، 2005م، بيروت–صيدا، ص:81.

[7]– جوزف صقر: المرجع السابق، ص:187.

[8]– حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، الجزء الأول، مقديشو، 1965م، ص:66.

[9]– محمد مرسي الحريري: الجغرافية الإفريقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص:413.

اقتصاديا يعد الصومال بلدا زراعيا، يعتمد على الرعي بالدرجة الأولى، حيث تبلغ الأراضي الصالحة للرعي 50%من المساحة الكلية، في حين تأتي الزراعة في الدرجة الثانية إذ تقدر مساحتها بـ 13.5% تزرع منها نسبة 2%[1]، حيث يشكل نهري" جوبا" ونهر " الشيبلي" مصدر الحياة الخصبة جنوبا، أما شمالا فمصدر الخصب هي الصومال يكاد يعتمد على مياه الأمطار وما تبنته من المراعي على الواديين الكبيرين "ضرور" و" نوجال"[2].

2- سكانية.

اختلفت الروايات التاريخية حول أصول سكان الصومال، فقد نسبهم البعض إلى هجرات العناصر الحامية، التي نزحت من جبال القوقاز والتي انتشرت حول مصب نهر النيل في مصر،[3] في حين يرى البعض الأخر، بأن الصومال الحالي استوطنت به العناصر الزنجية والتي وفدت من جنوب شرق إفريقيا، بعد أن تم طردها من قبل الجماعات الحامية وذلك في القرن الأول ميلادي.

لقد وفدت إلى المنطقة جماعات حامية جديدة وهي الجالا والأورمو، بعد نجاحها في إزاحة الزنوج الذين افتقدوا المتانة والقوة والتنسيق، مما سهل على الحاميين سرعة وصولهم إلى أراضي قبائل البانتو الزنجية حتى مجرى نهري الشيبلي وجوبا، حيث وجدوا أراضي خصبة ومناخ مناسب للزراعة حيث احترفوا هذه المهنة، كما اقتسموا الأراضي الزراعية مع الزنوج[4]، كما أنه هنالك من رأى أن أصولهم ترجع إلى الأصل العربي، باستنادهم على المخلفات الأثرية

---

[1]- عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون: المرجع السابق، ص:210.

[2]- أحمد صوار: الصومال الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959م، ص ص:4-5.

[3]- عبد الرحمن أبوبكر أحمد: الرئيس أدم عبد الله عثمان ودوره في تاريخ الصومال الحديث (1960-1969م)، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإفريقي، إشراف محمد المنير الخليفة، قسم التاريخ، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث الدراسات الإفريقية، الخرطوم، السنة الجامعية: 2014م، ص: 13.

[4]- عبد الرحمن أبو بكر أحمد: المرجع السابق، ص:14.

التي خلفها العرب في بنادر[1]وزبلع، كما أرجع البعض أن الصومال يعود أصله إلى اسم وادي الصومال الواقع في صنعاء باليمن[2].

هناك تباين واضح من بعض الباحثين، المؤرخين، اللغويين، علماء الأنساب والأثريين في أصول الصوماليين، وهو ما يفسر النظريات التالية:

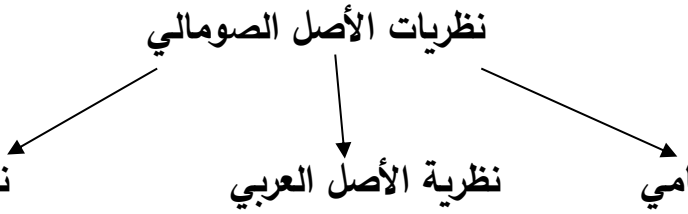

-أهم القبائل الصومالية:

يغلب على سكان بلاد الصومال الطابع القبلي، لذلك نشير إلى أهم القبائل المشكلة له، حيث تقسم إلى أربعة مجموعات أساسية هي:

- **مجموعة الدروت (الجبرتيين):** تنسب إلى عبد الرحمان إسماعيل الجبرتي تعرف انتشار واسعا في أرجاء الصومال الكبير، تضم قبائل كبللح، سدو وقبائل العيسى.

- **مجموعة الدر الكبرى:** تشمل قبائل بيمال، غدبيرسي، عيسى وبني إسحاق، التي تعد أكبرها وأكثرها انتشارا في الصومال.[3].

- **مجموعة الديغل:** نسبة إلى محمد بن دغل، تقطن جنوب الصومال، من فروعها قبائل جيدو، دبري ودغني.

- **مجموعة هوية:** تسكن جنوب البلاد، تتفرع عنها قبائل كرنلة، حسكل وغرغاتي، تعد هذه المجموعة رفقة مجموعة الدر الكبرى نواة المجتمع الصومالي الحالي[4].

---

[1]- إقليم صومالي واقع على خليج عدن، تصدر منه الجلود والأصماغ، ينظر:(يحي شامي: المرجع السابق، ص:178).

[2]- المرجع نفسه، ص:14.

[3]- محمد حسين معلم: الثقافة العربية وروادها في الصومال دراسة تاريخية حضارية، منشورات ملتزم للطبع والنشر، القاهرة، 2011م، ص ص:25-26.

[4]- محمد هداجي: المرجع السابق، ص: 46.

الفصل الأول: السيطرة الأوروبية على بلاد الصومال

أولا: أوضاع بلاد الصومال قبل الاستعمار

1- الوضع السياسي

2-الوضع الاقتصادي

3-الوضع الاجتماعي

ثانيا: مؤتمر برلين الثاني(1884-1885م) وتقسيم بلاد الصومال

1- ظروفه وانعقاده

2- جلساته وقراراته

3- نتائجه

ثالثا: الاحتلال الأوروبي على بلاد الصومال

1- الاحتلال الفرنسي1885م

2- الاحتلال البريطاني1887م

3- الاحتلال الايطالي 1889م

أولا: أوضاع بلاد الصومال قبل فترة الاستعمار.

1- الوضع السياسي.

مع بداية القرن19م شهدت بلاد الصومال، غزوا عسكريا قاده محمد علي باشا الراغب في توحيد منابع النيل، سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وفق نظرية الحدود الطبيعية للدولة ليصبح كل من مينائي سواكن ومصوع[1] تابعين لمصر بموجب الفرمان العثماني الصادر في27 ماي 1866م،[2] والذي وضع لمحافظتي مصوع وسواكن وحدة إدارية جديدة سميت باسم "مديرية عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر" سنة 1872م، ولم يقتصر هذا التوسع المصري عند هذا الحد بل عمدت الإدارة المصرية إلى مدة نفوذها في كل من بربرة، زيلع، تاجورة وهرر بين سنتي 1875-1876م،[3] واجهت القوى الاستعمارية الأوروبية واجهت المشروع المصري الهادف إلى توحيد بلاد الصومال مع مصر، على رأسها بريطانيا التي أجبرت مصر على الانسحاب من هرر، بربرة وزيلع سنة 1884م تمهيدا للسيطرة عليها[4].

بعد جلاء القوات المصرية من الساحل الصومالي، تولدت موجة غضب ضد التواجد الأجنبي، في مختلف مناطق البلاد مطالبة بالوحدة الإسلامية وإعلان الحرب المقدسة ضد الإفرنج[5]، وبهدف التصدي لهذه الثورات، تحالفت بريطانيا مع فرنسا وفق ما عرف بسياسة الحصار البحري وذلك بمحاصرة السواحل الصومالية، خوفا من انتقال شرارة هذه الحركات إلى

---

[1] – مرفأ في إرتيريا على البحر الأحمر، كان خاضع لإثيوبيا، عدد سكانها40ألف نسمة، يتكلم أهله اللغة العربية ينظر:(يحي شامي: المرجع السابق، ص360).

[2]– حسن مكي محمد أحمد: السياسات الثقافية في الصومال الكبير قرن إفريقيا (1887-1986م)، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، 1990م، ص:28.

[3]– جلال يحي: مصر الإفريقية والأوضاع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، الإسكندرية، 1984م، ص ص:124-147.

[4]– محمد صبري: مصر في أفريقيا الشرقية هرر وزيلغ وبربرة، دار البستاني، القاهرة، 1939م، ص:68.

[5]– حمدي سالم: المصدر السابق، الجزء الأول، ص:494.

تنجانيقا –الواقعة بين نهري السنغال وغامبيا غرب القارة الإفريقية– وكينيا، وقد انضمت إيطاليا هي الأخرى لهذا الحلف، ما مكنها من فرض حمايتها على صوماليا[1].

2- الوضع الاقتصادي

ساهم موقع منطقة القرن الإفريقي المقابل للمنطقة العربية (عمان واليمن)[2]، في ظهور حركة تجارية بين المنطقتين سمحت بوصول المنتجات العربية القادمة من اليمن مثل العاج والذهب، إضافة إلى ما يحمله التجار العرب من توابل، عطور وأقمشة الشرق الأدنى والأقصى، مما أدى إلى إقامة مراكز تجارية هامة على الساحل الصومالي[3].

هذا وعكست رحلة بن بطوطة في القرن 12م، حالة النشاط التجاري على سواحل بلاد الصومال، أين تحدث صاحب الرحلة عن عدن، زيلع ومقديشو، كمراكز تجارية تتوفر على أسواق كبيرة ذات صناعة محلية كصناعة الثياب، ومهنة سكانها المحليين تربية الماشية (الإبل والأغنام)،[4] غير أن هذه المراكز سيطر عليها البرتغاليون مع نهاية القرن الخامس عشر[5]. وأسسوا فيها قواعد عسكرية، بهدف التحكم في طريق المواصلات الجديد هذا من جهة، من جهة أخرى عمل البرتغاليون على شراء المواد الأولية الأفريقية مقابل بيع الخرز والحلي،

---

[1]– حمدي السيد سالم: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ص:494-495.

[2]– يرجع سبب انفتاح القرن الإفريقي وشرق إفريقيا عموما على اليمن وعمان إلى الحواجز الطبيعية التي حالت دون تواصل المنطقة مع عمقها الإفريقي، ينظر: (سعيد بن سالم النعماني: الهجرات العمانية إلى شرق إفريقيا ما بين القرنين الأول والسابع الهجري "دراسة سياسية وحضارة"، النادي الثقافي، دار الفرقد، مسقط، 2012م، ص:107.)

[3]– أحمد صوار: المصدر السابق، ص:107.

[4]– ابن بطوطة" أبو عبد الله محمد بن عبد الله": تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الجزء الأول، تحقيق: محمد عبد المنعم العريان، مراجعة مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987م، ص ص:260-261.

[5]– إبراهيم محمد أحمد بلولة: "الهجرات والقوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى وأثرها في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية"، مجلة دراسات دعوية، جامعة إفريقيا العالمية المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، العدد09، فيفري 2005م، ص:91.

وجعلوا من ذات القواعد مراكز هامة لتجارة الرقيق، التي سرعان ما أصبحت تدر عليهم ثروات طائلة[1].

خلال فترة التوسع المصري على الساحل الصومالي، عرف الوضع الاقتصادي نوعا من الحركية التجارية في إطار المشاريع الإنمائية المصرية، أين أقيم خط بريد يربط بين بربرة عدن وزيلع مما سمح بزيادة صادرات بربرة نحو عدن إلى 1000 بقرة و60000 خروف في العام الواحد،[2]كما عرفت المبادلات التجارية من جهة الحبشة وهرر نحو بربرة انتعاشا هي الأخرى، شملت البن، العاج، ريش النعام، الجلود، الصمغ، الأغنام، الأبقار والزبدة، ومن حضر موت، عدن، مسقط واليمن الأرز الهندي، البلح، الأقمشة القطنية، الدخان، الحديد السكر، الشاي والنبيذ والتي كانت تتم عن طريق المقايضة.[3]

عملت الإدارة المصرية في زيلع وتاجورة على تشجيع الطبقة العاملة عبر تثبيت العمال في بلادهم ومنحهم أجورا لائقة، للحد من هجرتهم صوب عدن وغيرها، ولتأمين التجارة في تاجورة وضعت سفينة حربية مصرية "الصاعقة" في مينائها، ليتحول الاهتمام بعدها بمادة الملح وبعض المعادن الأخرى.[4]

3- الوضع الاجتماعي:

تميز الوضع الاجتماعي في بلاد الصومال في الفترة التي سبقت الاستعمار الأوروبي بانتشار واسع للإسلام واللغة العربية إلى جانب اللغة الصومالية، لكن بالرغم من وحدة الدين واللغة، فإن التركيبة السكانية المشكلة للبلاد، كانت تقوم عل أساس قبلي،[5]يتولى فيه كبار

---

[1]- جلال يحي، محمد نضرمهنا: المرجع السابق، ص ص:20-21.

[2]- محمد صبري: المرجع السابق، ص:46.

[3]- المرجع نفسه، ص:35.

[4]- جلال يحي، محمد نضر مهنا: المرجع السابق، ص ص:102-103.

[5]- الشريف محمد عيدروس: أضواء على تاريخ الصومال، (د.ن)، مقديشو، 1999م، ص:18.

السن وضع السياسات المناسبة لكل قبيلة، ويحلون مشاكلها الداخلية والخارجية عبر عقد مؤتمرات عامة يشترك فيها أفراد القبيلة، كما تقسم هذه المؤتمرات العمل حسب الجنس والعمر، وبهذا نجد بأن النظام القبلي في الصومال كوّن أسسا متينة، مستمدة من قواعد عرفية ودينية سمحت للمجتمع بالاستمرار والتحدي لكافة العوائق، حتى في ظل غياب سلطة مركزية تسهر على تسيير المجتمع الصومالي.[1]

أما ثقافيا، فقد شهدت المنطقة حركية فكرية لاسيما الدينية منها، بفضل ازدهار الجامعات الشعبية في كل من مقديشو، هرر، زيلع، بربرا وبرواة، التي كانت مقصدا لطلاب العلم العرب والأفارقة، فكان لهؤلاء الفضل في نشأة مجتمع إسلامي صومالي موحد.[2]

نتيجة لتمسك الصوماليين بالدين ظهر تيار التصوف، الذي مثلته مجموعة من الطرق الصوفية نذكر منها:

- **الطريقة القادرية:** تنتسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلالي، وصلت إلى الصومال عن طريق اليمنيين وأهل حضرموت.

- **الطريقة الأحمدية:** لشيخها أحمد بن إدريس الفاسي، دخلت الصومال على يد "مبه درجبا".[3]

---

[1]- سليمان نايل: ثورة محمد بن عبد الله حسن في الصومال البريطاني (1899-1920م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، إشراف محمد حوتية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، السنة الجامعية 2010-2011م، ص ص:28-30.

[2]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص:62.

[3]- أحمد عبد الله ريراش: كشف السدول عن تاريخ الصومال وممالكهم السبعة، وكالة الدولة للطباعة، مقديشو، 1974م، ص:180.

- **الطريقة الصالحية:** أحد فروع الطريقة الأحمدية، تنتسب للشيخ صالح بن حسين، يعتبر الشيخ محمد عبد الله حسن أشهر أعلامها في الصومال ويطلق على أتباعها تسمية الدراويش[1].

-**الطريقة الرفاعية:** أسسها أحمد الرفاعي، مثلها في منطقة براوة الشيخ محمد عبد الله شداد بن عمر[2].

يمكن القول بأن الطرق الصوفية في الصومال ساهمت في الحفاظ على الإسلام في المنطقة، تزامن ذلك مع الحركة الاستعمارية الأوروبية في القرن 19م[3].

[1]- إبراهيم عبد المجيد محمد: "دور الطريقة الصالحية المكية في تدعيم الإسلام ومقاومة الاستعمار في بلاد الصومال (1896-1921م)"، **مجلة وقائع تاريخية**، مركز البحوث والدراسات التاريخية، جامعة المنصورة، العدد32، الجزء2، جانفي 2020م، ص:40.

[2]- عيدروس بن الشريف علي العيدروس: بغية الآمال في تاريخ الصومال، منشورات شركة مطبعة السلام، أسيوط،1954م، ص ص:223-224.

[3]- الشريف محمد عيدروس: أضواء على تاريخ الصومال، (د. ن)، مقديشو، 1999م، ص:29.

ثانيا: مؤتمر برلين (1884-1885م) وتقسيم بلاد الصومال

1- ظروفه وانعقاده:

1-1- ظروفه.

بعد أن وصل التنافس الاستعماري ذروته بين الدول الأوروبية، مما أوحى بحدوث صدام عسكري وشيك لأجل ذلك سارعت القوى الاستعمارية الأوروبية إلى إيجاد تسوية عبر عقد مؤتمر برلين الثاني (1884-1885م) لاقتسام القارة الإفريقية، من ضمنها الأراضي الصومالية التي تمت تجزئتها بين بريطانيا، فرنسا وإيطاليا، لكن وقبل ذلك أسهمت مجموعة من الظروف ساعدت على عقد هذا المؤتمر منها:

- التنافس الاستعماري:

اشتد التنافس الأوروبي بعد دخول ألمانيا المتأخر ساحة الصراع، وذلك بعد تحقيقها لوحدتها القومية سنة 1871م، وحيث تغيرت سياسة فون أتو بسمارك[1] من رفض فكرة التوسع إلى البحث عن مناطق للنفوذ الألماني، في ظل الحاجة للمواد الأولية والأسواق الجديدة، عقب التحول الصناعي الحاصل في أوروبا،[2] في حين مدت إنجلترا نفوذها في كل من جنوب غرب أفريقيا وشرقها، الأمر الذي أحدث حالة من التنافس الكبير على المناطق الغنية بالموارد الأولية، أما فرنسا فشقت طريقا يمتد من قاعدتها بالسنغال نحو الداخل الإفريقي شرقا، ثم التوسع نحو أعالي النيجر بعد سلسلة من العمليات العسكرية في سانجامبيا وكان الهدف من

[1]- سياسي ألماني، يعد من رجال الوحدة الألمانية 1871م وهو من أدخل بلاده في عملية تقسيم إفريقيا، ينظر:(الموقع WWW.Universalis.Fr ، شوهد بتاريخ 2023/03/01م، على الساعة: 6:26 صباحا).

[2]- منصف بكاي: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص:126.

ورائها ربط النيجر بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال بهدف استغلاله للتجارة.[1]

- المعاهدة البريطانية البرتغالية.

شكلت هذه المعاهدة الموقعة بين الطرف البريطاني والبرتغالي في 26 فيفري 1884م، دافعا آخر لعقد مؤتمر برلين الثاني، بالرغم من أن المؤتمر عقد للتباحث في مسألة الكونغو لكنه امتد ليشمل قضايا أخرى،[2]بحكم حالة الخلاف بين الطرفين، إذ عارضت بريطانيا سيادة البرتغال على ساحل أنجولا، بالمقابل أبدى البرتغال رفضه لمطالب بريطانيا في الكونغو، و ما إن حدثت المناورة العسكرية الفرنسية في حوض الكونغو 1882-1883م، دفع ذلك بالطرفين إلى انتهاج سياسة توافقية سلم من خلالها البرتغال بمبدأ حرية التجارة في نهر الكونغو، على ألا تفوق نسبة الضرائب 10% ، في حين تكون بريطانيا الدولة ذات الرعاية.[3]

- الأطماع الأوروبية في حوض الكونغو:

أثارت أطماع ملك بلجيكا ليوبولد الثاني (Leopold 2)[4] الرامية إلى السيطرة على حوض الكونغو، وهذا بعد أن قام بخطوات متسارعة لأجل تحقيق هدفه، فكانت البداية بعقده لمؤتمر دولي في بروكسل (Brexels) عام 1876م، جمع فيه جغرافي العالم والمهتمين بالدراسات

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص ص:141-142.

[2]- سفيان عابد: "مؤتمر برلين الثاني (1884-1885م) وانعكاساته على القارة الأفريقية"، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 06، 2018م، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر02، ص:14.

[3]- فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار العلم والإيمان، الإسكندرية، 2008م، ص ص:113-114.

[3]-ثاني ملوك بلجيكا حكم (1865-1908م)، ترأس الجمعية الدولية للكونغو، انتهج سياسة التشدد واحتكار التجارة، ينظر: (سلوى أولطاش: "الهولوكوسكت المنسي جرائم الملك ليوبولد2 في الكونغو"، مجلة الدراسات الإفريقية، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 02، العدد 16، 2008م، ص ص:1-3.)

الإفريقية، أسفر عنه إنشاء الهيئة الدولية لكشف أفريقيا وإدخال الحضارة فيها، تلي هذه الخطوة استمالة " ستانلي"[1]، الذي يعود له الفضل في التعريف بالمنطقة، مما حول مسار الهيئة الدولية نحو خدمة أطماع بلجيكا وملكها[2]. أمام هذا الوضع خرج البرتغال مطالبا بحقه في حوض الكونغو، معتبرا نفسه أول من وصل إليه مقنعا بريطانيا بذلك كما سبق وأشرنا، لكنه لم يفلح مع الطرف الفرنسي المعارض لهذه الخطوة[3].

يمكن القول بأن هذه الظروف مجتمعة ساهمت في قبول الدول الأوروبية لدعوة بسمارك بعقد مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م كخطوة لتخفيف حدة الصراع بين القوى الاستعمارية.

1-2- انعقاده:

انطلقت أشغاله يوم 15 نوفمبر 1884م، واختتم في 26 فيفري 1885م، حضرته 14 دولة، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الدول الحاضرة أوروبية، بسبب مشاركتها المستمرة في القضايا الأوروبية، أو بسبب موقعها الجغرافي، فمن شمال أوروبا شاركت (الدنمارك، السويد، النرويج)، الكتلة المركزية (ألمانيا، المجر، النمسا وإيطاليا)، غرب أوروبا (بلجيكا، هولندا، فرنسا، بريطانيا، إسبانيا والبرتغال)[4].

---

[1]- هو هنري مورتون ستانلي مغامر ومستكشف بريطاني، صاحب الرحلة المشهورة نحو إفريقيا 1874-1877م، التي اكتشف من خلالها منابع نهر الكونغو، وبحيرة ادوارد، ينظر:(جوزفين كام، المستكشفون في أفريقيا، ترجمة: السيد يوسف نصر، مراجعة: محمد علي وقاد، دار المعارف، القاهرة، 1983م، ص ص:350-353.)

[2]- شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مطابع الإسلام، القاهرة، 1981م، ص ص:305-307.

[3]- زاهر رياض: استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص ص: 144-145.

[4]- Juan Claude Allain : L'Afrique noire depuis la conférence de Berlin, le centre des Hérauts Etudes sur l'Afrique et l'Asie Modernes, Berlin, 1985, p : 22.

هيمنت على أشغال المؤتمر الدول الأوروبية المتنافسة فيما بينها على القارة الأفريقية: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، البرتغال وبلجيكا، أما بقية الدول فكان حضورها شكلي لا يزيد عن تسيير وتزكية قراراته.[1]

تحددت أهداف المؤتمر حسب بسمارك إلى محاور ثلاثة رئيسة:

. حرية الملاحة والتجارة في حوض الكونغو.
. حرية الملاحة في النيجر.
. امتلاك الدول أجزاء من إفريقيا.[2]

2- جلساته وقراراته.

2-1- جلسات المؤتمر:

دارت أشغاله في عشر جلسات، بدأت الجلسة الأولى في 25 نوفمبر 1884م، بينما عقدت الأخيرة في 26 فيفري 1885م، توجت هذه الأشغال بإصدار ميثاق عام، تضمن 38 مادة وقع عليه ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. نصت آخر مادة من الميثاق على أن المواد التي تصادق عليها الدول المشتركة تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كل الدول،[3] نصت ذات المادة على ضرورة رفع حكومات الدول المشاركة

[1]- محمد الطاهر بنادي: الحركات الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن العشرين، دراسة حالتي غينيا وكينيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، إشراف: بن يوسف تلمساني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، السنة الجامعية 2009-2010، ص:38.

[2]- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص:312.

[3]- شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق: تاريخ شمال وغرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،2012م، ص:282.

لاعتماداتها إلى حكومة الإمبراطورية الألمانية، لتتم بعد ذلك صياغة ما اتفق عليه في بروتوكول (Protocol) يوقع عليه وترسل نسخة منه لكل المشاركين[1].

2-2- قراراته.

انبثقت عنه عدة قرارات تمحورت حول ما يلي:

- **حرية التجارة في حوض نهر الكونغو:** تقرر ذلك بعد مناقشات استغرقت قرابة الأسبوعين من 15 نوفمبر 1884م، إلى الفاتح من ديسمبر من السنة ذاتها، حيث تم تشكيل لجنة لتحديد الحدود الجغرافية لحوض الكونغو والهدف منها توسيع عملية حرية التجارة.[2]

- **حرية الملاحة في حوض الكونغو:** سمح هذا القرار لكل الدول بحرية الملاحة على النهرين، شريطة أن تضمن بريطانيا هذه الحرية في نهر الكونغو، بناءا على نص المادة:30 التي تلزم بريطانيا، بتطبيق مبادئ حرية التجارة، الملاحة، حماية التجار الأجانب والمنشآت التجارية، كما نصت المادة: 33 على حرية الملاحة في نهر النيجر والمياه الإقليمية حتى في زمن الحرب[3].

- **الاحتلال الفعلي:** خلص المؤتمرون في هذا الموضوع إلى رفض إعلان أية دولة حمايتها على أي منطقة داخل القارة الإفريقية دون أن يسبق ذلك احتلال فعلي للمنطقة، مقابل أن تعمل الدول المحتلة على خدمة سكان تلك الأماكن والسعي لإقامة حكومة عادلة ترعى شؤونهم[4].

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1998م، ص:56.

[2]- شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق: تاريخ شمال وغرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص: 284.

[3]- عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص:58.

[4]- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص:313.

3- نتائجه.

إن المتتبع لمسار مؤتمر برلين الثاني من خلال المواضيع التي طرحت لمناقشتها وما تم التوصل إليه، يظهر حجم الصراع بين القوى الأوروبية (ألمانيا ، فرنسا وإنجلترا)، لذلك جاء التقسيم وفق ما يخدم مصلحة هذه الدول ،[1] فاستولت بريطانيا على منطقة "لاجوس" في نيجيريا، ثم نيجيريا بأكملها، كما خضعت مناطق جنوب غرب أفريقيا، مستعمرة "الكامرون" و "توجولاند" للسيطرة الألمانية 1885م، أما فرنسا فكانت حصتها من التقسيم ساحل العاج، أبوك بالصومال وشمال أفريقيا، الأمر الذي كشف الوجه الحقيقي للدول الاستعمارية الباحثة عن مصالحها القومية وأطماعها الإمبريالية، ولو كان ذلك على حساب القوانين والأعراف الدولية[2].

نظرا للمناطق التي احتلت بعد عقد المؤتمر، فإنه انتقل من هدف دراسة احتلال سواحل أفريقيا فقط، لاحتلال أي جزء من القارة الأفريقية استنادا لقرار الاحتلال الفعلي[3].

نتج عن مؤتمر برلين إنشاء "دولة الكونغو الحرة" التي يديرها الملك "ليوبولد ثاني"، مع احتفاظ البرتغال بقرتيين فقط على الضفة الغربية لنهر الكونغو[4].

يمكن القول أن المؤتمر يعد تتويجا لجهود القوى الأوروبية من أجل تنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية، فبعد أن كانت المناطق المحتلة في إفريقيا لا تتجاوز 10%، استولى الأوروبيون على الجزء الباقي من القارة باستثناء مراكش و طرابلس، ما أحدث تغيرا في ملامح الخارطة السياسية للقارة الإفريقية[5].

---

[1]- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق: تاريخ شمال وغرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص:290.

[2]- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص:.314

[3]- يوسف سليماني: "تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على شكل الدول الحديثة في إفريقيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد:03، ماي 2020م، ص:77.

[4]- جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1999م، ص:389.

[5]- شوقي عطا الله، عبد الرزاق عبد الله: تاريخ شمال وغرب أفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص:295.

نتيجة لما سبق أصبحت بلاد الصومال مقسمة بين القوى الاستعمارية إلى خمسة أقسام هي:

- الصومال الحبشي: قدمته بريطانيا لإثيوبيا يشمل منطقة الأوجادين[1]والهود[2].

- الصومال الفرنسي: (للمزيد ينظر الصفحة 12.)

- الصومال الإيطالي: يمتد على طول ساحل المحيط الهندي حتى رأس دك في كينيا.

- الصومال البريطاني: يقع في الجزء الشمالي الشرقي من القرن الإفريقي، ممتدا من جنوب خليج عدن في الشمال حتى قرب رأس غادر فوى شرقا. يحده الصومال الإيطالي من الشرق والجنوب الشرقي، ومن الغرب أثيوبيا والصومال الفرنسي.

5- الصومال الكيني: (يقع شمال كينيا) شرق بحيرة رودلف[3].

[1] - يعرف بالصومال الغربي، يحده من الشمال جيبوتي والبحر الأحمر، ومن الغرب الصومال الذي تحتله كينيا (أفندي)، والصومال شرقا، وأثيوبيا غربا، ينظر:(سميرة عبد الرزاق عبد الله: النزاع الصومالي - الإثيوبي حول الأوغادين 1960-1978م، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 01، 2015م، ص:99.

[2] - إقليم يقع في شرق الصومال، يشمل جزء منه جمهورية الصومال، وإثيوبيا في طرفه الجنوبي، ينظر :(عبد السلام شلوف: وثائق إفريقية، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس،2001م، ص: 549.)

[3]- أحمد صوار: المصدر السابق، ص:6-7.

ثالثا: الاحتلال الأوروبي لبلاد الصومال

1- الاحتلال الفرنسي1885م

يعود الاهتمام الفرنسي والإنجليزي بسواحل أفريقيا، خاصة في القرن 18م إلى إحياء الطريق الملاحي القديم- طريق البحر الأحمر- ما أدى إلى تنافس الدولتين على هذا الطريق، ساعد تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية (Compagnie Des Indes Orientales)، بمعية الشركات التجارية الفرنسية في القرن 17م، إلى توطيد علاقات فرنسا بشرق إفريقيا،[1] وبذلك سعت فرنسا إلى ربط مصالحها بقناة السويس، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، أصبحت تفكر في منافسة بريطانيا في عدن، لذلك عملت على إيجاد قاعدة جديدة، تكون بعيدة عن التنافس البريطاني والألماني، فوقع الاختيار على منطقة أبوك في بلاد الصومال[2]، أين قامت فرنسا سنة 1862م بشراء ميناء صغير على خليج تاجورة يسمى أبوك (Obok)، من أحد مشايخ القبائل المحليين، بعد أن تم عقد سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات[3]:

- **اتفاقية 1859م:** تمت هذه الاتفاقية في 13 أكتوبر 1859م، حينها وصلت إلى تاجورة بعثة فرنسية بقيادة "راسل"، لإجراء دراسات وعقد معاهدات سرية مع رؤساء الدناقل الصومالية ما بين مصوع وقبيلة الخراب، استطاع "راسل" أن يوقع اتفاقية مع ملك تاجورة يتنازل فيها الأخير عن المنطقة الواقعة بين حافة جبل جودام حتى أوده وديسبك عبر سهل زولا والأراضي المحيطة بخليج عادولي مقابل حماية فرنسا له ولممتلكاته على شاطئ البحر الأحمر حتى مدينة زيلع، غير أن الاتفاقية ظلت سرية، بسبب مقتل ملك تاجورة على يد " ثيودور" ملك الحبشة[4].

---

[1]- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص ص: 527-528.

[2]- محمد عبد المنعم يونس: الصومال وطنا وشعبا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، ص ص: 35-36.

[3]- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 532.

[4]- حمدي السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الثاني، القاهرة، 1965م، ص:26.

- **معاهدة أبوك 1859م:** جاءت هذه المعاهدة على خلفية مقتل القنصل الفرنسي" هنري لامبرت" في عدن والذي كان على متن باخرته بالقرب من جزيرة موسى في 4 جويلية 1859م، أين أرسلت الحكومة الفرنسية سفينة حربية للتحقيق في الأمر، غير أن" فليريودي لأنجل" المشرف على التحقيق لم يعد بنتيجة التحقيق فحسب، بل ركز على عقد معاهدات مع مشايخ قبيلة "جرتلجعلا"، الذين طلبوا الحماية الفرنسية على ممتلكاتهم.[1] اقترح "لأنجل" على وزير الخارجية شراء أراضي أبوك، وكان برفقته أحمد أبو بكر بن عم أبو بكر إبراهيم شيخ تاجورة[2]، الذي وقع على معاهدة أبوك نيابة عن سلطات تاجورة، لهيطة وشيوخ صوماليين،[3] نص المعاهدة النسخة الفرنسية ينظر: (إلى الملحق رقم:05، ص ص:93-94)، نص المعاهدة النسخة العربية ينظر:(الملحق رقم:06،ص95).

بعد الشروط المقيدة لسلطان أبوك في بنود المعاهدة، أضافت فرنسا مادة جديدة تنص في حالة عدم صلاحية ميناء أبوك لإيواء السفن الكبيرة لذا أجبر على " ديني أحمد" باسم شيخ علي إبراهيم وزعماء القبائل الموقعين على المعاهدة على التخلي عن ميناء آخر مناسب بنفس الشروط السابقة ونفس الثمن[4].

- **رفع العلم الفرنسي على أبوك:** في 30 أفريل 1862م وصلت إلى ميناء أبوك سفينة فرنسية وعليها بعثة بقيادة "شيفو" من أجل استلام أراضي أبوك وفق نص المعاهدة السابقة، فبعد تأكد الأخير من أن المكان ملائم قدم للسلطان مبلغ 25 ألف فرنك نصف قيمة منطقة ابوك وما لحق بها[5]، زار بعدها" شيفو" ميناء زيلع، وقابل السلطان أبو بكر، الذي بادله هو الآخر الزيارة،

---

[1]- جلال يحي: مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، الإسكندرية، 1984م، ص:97-98.

[2]- جلال يحي، محمد نضر هنا: مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، الإسكندرية، 1981م، ص:54.

[3]- حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص: 26.

[4]- المصدر نفسه، ص: 28.

[5]- جلال يحي، محمد نضر مهنا: المرجع السابق، ص: 56.

حيث استقبل استقبالا رسميا، كما استقبل قائد البعثة الفرنسية السلطان "ديني أحمد"، ليتم في 19 ماي 1862م الاحتلال الرسمي بضم أبوك لملكية فرنسا، ومعها بدأ الاستعمار الفرنسي على الساحل الصومالي[1].

- **موقف بريطانيا من معاهدة أبوك:** استشعرت بريطانيا خطورة هذه الخطوة من قبل فرنسا، كونها تقف أمام رغبتها في خلق مستعمرات جديدة على سواحل بلاد الصومال، فما كان منها إلا أن قامت بسلسلة من المناورات الهدف منها إبعاد الفرنسيين عن المنطقة، لكن فرنسا أسندت أمر استغلال مينائها إلى وزارة البحرية والمستعمرات الفرنسية[2].

- **موقف مصر من معاهدة أبوك:**

تمثل الرد المصري على المعاهدة من خلال رفع العلم المصري عليها في غياب السلطات الفرنسية سنة 1881م، ونتيجة لذلك أرسلت الحكومة الفرنسية سفينة حربية إلى أبوك ورفعت العلم الفرنسي بدلا عن العلم المصري، كما تقدمت باحتجاج إلى الخديوي إسماعيل على إثر تلك الخطوة المصرية[3].

أمام هذه التطورات اضطرت فرنسا إلى احتلال أبوك عسكريا سنة 1883م بعد أن كانت لا تهتم بها كثيرا، كما قامت بالتوسع في خليج تاجورة وتأسيس ميناء جيبوتي[4].

- **معاهدة مع سلطان تاجورة:**

تمت هذه المعاهدة في 21 سبتمبر 1884م، عقب الاحتفال الذي أقامه ممثل السياسة الفرنسية في أبوك "لاجارد" على شرف الشيوخ الصوماليين والأعيان على ظهر سفينته، تكريما

---

[1]- حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص:28.

[2]- المصدر نفسه، ص:29.

[3]- الشريف محمد العيدروس: المصدر السابق، ص:91.

[4]- زاهر رياض: المصدر السابق، ص:165.

لاستقبال سلطان تاجورة الذي وقع فور انتهاء الاحتفال[1] على المعاهدة مع نائب الحكومة الفرنسية في أبوك، التزمت فرنسا من خلالها على حماية ممتلكات السلطان مع إعطائه مرتبا شهريا رفقة وزيره وهذا بعد انقطاع المرتبات المخصصة لهما من قبل الحكومة المصرية،[2] لتنظم تاجورة في26 نوفمبر 1884م بصفة رسمية إلى الممتلكات الفرنسية، وجاء صدور القانون الفرنسي في 12 أوت 1885م، معززا أكثر للتواجد الفرنسي بتاجورة، الذي نص على إنشاء مستعمرة أبوك، الحماية على تاجورة وملحقاتها الإقليمية،[3] نص المعاهدة (ينظر الملحق رقم:07، ص:96).

- المعاهدة الفرنسية مع رؤساء قبائل العيسى:

أبرمت هذه المعاهدة بين فرنسا وقبائل العيسى الصومالية في 26 مارس 1885م، نصت على وضع المناطق التابعة لهم تحت الحماية الفرنسية،[4] نص المعاهدة ينظر: (الملحق رقم:08، ص:97)، بعدها صدر سنة 1896م، مرسوم فرنسي يضع المناطق التي استولت عليها فرنسا بالطرق السالف ذكرها، تحت إدارة واحدة عرفت باسم "الصومال الفرنسي"، متخذة جيبوتي مقرا للحاكم الفرنسي[5].

2- الاحتلال البريطاني1887م

تعود أسباب السيطرة البريطانية على الساحل الصومالي إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها:

---

[1]- حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص: 92.

[2]- الشريف محمد العيدروس: المصدر السابق، ص:92.

[3]- حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص:34.

[4]- الشريف محمد العيدروس: المصدر السابق، ص:92.

[5]- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص: 274.

– الثروة الحيوانية التي يمتلكها، حيث اعتبرته بريطانيا مصدرا لإمدادها باللحوم.

– رغبتها في تأمين الساحل الصومالي المقابل لقاعدتها في عدن، وذلك لقطع الطريق أمام أية قوة أوروبية، تهدد طريق التجارة نحو الهند[1].

في واقع الأمر لم تكن هذه الأسباب مبررا وحيدا للاحتلال البريطاني للساحل الصومالي، بل جاءت كرد فعل على المعاهدة الفرنسية مع سلطان تاجورة 1862م، حينما أظهر" بلايفير" المقيم السياسي البريطاني في عدن غضبه وتضايقه من إعلان الحماية الفرنسية على أبوك[2].

لتبدأ بعدها الحكومة الإنجليزية ممثلة في "الميجور هنتر" بالاتصال بمشايخ الصومال وتوزيع عليهم الأموال والهدايا، مقابل تنازلهم عن أراضيهم للسلطات الإنجليزية بعد قرب موعد انسحاب الإدارة المصرية من بلادهم[3]، ومنذ 18 جوان 1884م بدأت في إبرام سلسلة من المعاهدات مع شيوخ الصومال، حيث وقع مع شيوخ "قبيلة هبر أول" معاهدة تنص على عدم البيع أو التنازل عن أية بقعة من أراضيهم لصالح دولة أجنبية أخرى، كما وقعت كذلك في 2 نوفمبر من نفس العام نفس المعاهدات مع شيوخ قبيلة "غدربوسي"، وفي 30 ديسمبر 1884م مع شيوخ قبائل "هبرجعلى"، وهي الأراضي الممتدة ما بين بربرة وهابس[4].

في 31 ديسمبر 1884م عقد هانتر معاهدة مع قبيلة العيسى الصومالية تشمل الأراضي الواقعة بين زيلع إلى غاية هرر، وفي 31 ديسمبر 1885م ختم الأخير سلسلة معاهدته مع قبيلة "هبرجيرهايس"، مؤمنا بذلك أراضي الساحل الصومالي من الشرق إلى الغرب،[5]بعد

---

[1]– صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جانفي 1978م، ص:45.

[2]– حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص:45–46.

[3]– شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 638.

[4]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص:93.

[5]– حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص:50.

استكمال السيطرة البريطانية على الساحل الصومالي، أعلنت في 20 جوان 1887م قيام محمية الصومال البريطاني[1]، ووفق لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين الثاني 1884-1885م، جرى تحديد حدود كل من فرنسا وبريطانيا في الصومال سنة 1894م[2].

3- الاحتلال الإيطالي 1889م

دخلت إيطاليا متأخرة إلى سباق السيطرة الأوروبية على القارة الإفريقية خاصة الشرقية منها -بعد تحقيق الوحدة الإيطالية1870م-حيث اشترت شركة روباتينو الإيطالية ميناء عصب من أحد الأمراء المحليين عام 1869م، تم تنازلت عنه للحكومة الإيطالية عام 1883م[3]، وذلك بتشجيع من بريطانيا الراغبة في الحد من التوسع الفرنسي الذي وصل إلى منطقة تاجورة.[4]

بدأت إيطاليا في عام 1889م، احتلالها للجانب الغربي من الساحل الصومالي إلى غاية نهر جوبا، بعد أن تمكنت من إجراء جملة من المعاهدات[5]، خضعت بموجبها هوبيا في 8 فيفري 1889م للحماية الإيطالية وبنادر في نفس السنة، و"كسمايو"[6] في 1890م[7]، ليوقع

---

[1]- الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص:93.

[2]- زاهر رياض: المصدر السابق، ص ص:215-216.

[3]- محمود شاكر: اريتريا والحبشة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، 1983م، ص:34.

[4]- إبراهيم عثمان حامد: المقاومة السياسية في ارتريا، دار جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2000م، ص:26.

[5]-Sir Harry, H.Johnston: A history of the Colonization of Africa by Alien races, Cambridge University Press, London, 2002, p: 248.

[6] - مدينة صومالية تقع على ساحل المحيط الهندي، تبعد عن العاصمة مقديشو بحوالي 500 كلم^2، تعتبر مركزا لتجارة الأبقار والماشية، ينظر:(كمال موريس شربل: المرجع السابق، ص473).

[7]- صالح خضر محمد:" تدخل الاستعمار البريطاني في الصومال (1880-1910م)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، هيئة المعاهد الفنية المعهد الفني كركوك، العراق، المجلد:17، العدد4، أفريل 2010م، ص: 587.

بعدها زعماء وشيوخ مقديشو 1891م التنازل عن أراضيهم لصالح إيطاليا، تواصلت هذه المعاهدات إلى غاية 5 ماي 1894م[1].

ولكي تحفظ إيطاليا ما كسبته في سباق تقاسم القارة الإفريقية من بوابة الصومال وقعت معاهدة مع فرنسا وبريطانيا في 13 ديسمبر 1906م[2].

[1]– آمال إبراهيم محمد: الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مركز البحوث والدراسات اليمني، صنعاء، 1993م، ص:190.

[2]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 90.

الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية في جيبوتي وردود الفعل الوطنية تجاهها

أولا: أوضاع جيبوتي في ظل الاستعمار الفرنسي

1-الوضع السياسي

2-الوضع الاقتصادي

3-الوضع الاجتماعي

ثانيا: تطور السياسية الاستعمارية الفرنسية في جيبوتي

1-مؤتمر برازفيل 1944م

2-دستور 1946/10/27م

3-القانون الإطاري 1956/06/23م

4-دستور ديغول والجماعة الفرنسية 1958/09/28م

ثالثا: ردود الفعل الوطنية تجاهها

1-النشاط الحزبي في جيبوتي

2-محمود حربي فارح ومساره النضالي

رابعا: الطريق نحو الاستقلال

1- زيارة ديغول الثاني 1966م

2- تغيير اسم المستعمرة (اقليم العفار والعيسى)1967م

3- إعلان الاستقلال 1977م

أولا: أوضاع جيبوتي في ظل الاستعمار الفرنسي

1-الوضع السياسي

ظل الإفريقيون يحكمون إفريقيا زمنا طويلا، لكن وبعد مجيء المستعمر الأوروبي، راح يقسمها ويقضي على نظمها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، بل ويفرض عليها أسلوبا جديدا لم يألفه الأفارقة[1]، تم ذلك في إطار ما يعرف عند الإدارة الفرنسية بنظرية الاستيعاب(Assimilation)، حيث تم صبغ المستعمرات الفرنسية بصبغة فرنسية من خلال فرض ثقافة الفرنسيين، لغتهم، عاداتهم، تقاليدهم ونظمهم السياسية[2].

تبنت فرنسا نظام الحكم المباشر[3]، أين عملت بمقتضاه على القضاء على جميع الزعامات القبلية والمحلية، غير أنها كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى تغيير سياساتها الاستعمارية من خلال إشراك بعض العناصر الأفريقية في الحكم، لكن السلطة الفعلية بقيت بيد القواد العسكريين والموظفين الفرنسيين،[4] إن نظام الحكم في الممتلكات الفرنسية يختلف باختلاف مركزها بالنسبة لفرنسا[5]، فقد اعتبرت الأخيرة الصومال الفرنسي أحد أقاليم الاتحاد الفرنسي لما وراء البحار ويسمى ب "الشاطئ الفرنسي للصومال"[6]، يمثله في البرلمان بباريس عضوان أحدهما بمجلس

---

[1]– محمد علي القوزي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006م، ص:44.

[2]– شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 537.

[3]– يعد من أهم سمات الإدارة الفرنسية، يقصد به أن الأفارقة سوف يحكمون من طرف المسئولين الأوروبيين الذين اهتموا بتحديث مناطقهم من خلال الوسائل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ينظر:(ديني لومان: الاستعمار في إفريقيا، ترجمة: بلعباس علي عبد الحفيظ، دار الأديب، القاهرة، 2016م، ص:51).

[4]– شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص:536.

[5]– زاهر رياض: المصدر السابق، ص:207.

[6]– محمد عبد المنعم يونس: الصومال وطنا وشعبا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، ص: 207.

النواب والآخر بمجلس الشيوخ[1]. تتركز السلطة الإدارية في الإقليم في يد الحاكم العام الفرنسي[2]، الذي يتم تعيينه من قبل مجلس الوزراء الفرنسي، بمعاونة سكرتير إداري ومجلس خاص مكون من السكرتير القضائي، المالي، قائد فرقة المستعمرة العسكرية وممثل الغرفة التجارية[3].

عقب الحرب العالمية الثانية تغير الوضع بموجب قانون 9 نوفمبر 1945م، حيث تم تشكيل مجلس تمثيلي من 20 عضوا مقسما إلى قسمين: الأول يمثل التجار الفرنسيين، والثاني يمثل السكان المحليين، مبني على أساس التوازن القبلي لمدة 4 سنوات، غير أن حق الانتخاب كان حكرا على الموظفين المعروفين عند الإدارة الاستعمارية، من تجار وأعيان، رغم امتلاك السكان المحليين للجنسية الفرنسية[4].

ظل الوضع في المستعمرات الفرنسية على ما هو عليه إلى ما قبل سنة 1956م، بحيث كانت وزارة المستعمرات بمجالسها الثلاث: المجلس الاستشاري، المجلس الاقتصادي والمجلس التشريعي، أعلى سلطة تدير المستعمرات الفرنسية، في حين كان للبرلمان الحق في سن جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات التابعة لها[5].

اضطرت فرنسا لتغيير سياستها تجاه مستعمراتها من خلال إشراك بعض الوطنيين في الإدارة، خاصة إدارتها في الصومال، لكن بالرغم من ذلك منع "الصومال الفرنسي" من استفتاء 1958م، إذ اعتبرته فرنسا أملاكا لها فيما وراء البحار[6].

---

[1]– جون هاتش: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد العليم السيد منسي، مراجعة: محمد أنيس، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1969م، ص:164.

[2]– محمد عبد المنعم يونس: المرجع السابق، ص: 123.

[3]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 123.

[4]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 135.

[5]– زاهر رياض: المصدر السابق، ص: 171.

[6]– شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 142.

2-الوضع الاقتصادي

قام الاستعمار الأوروبي في إفريقيا على أساس الاستغلال التجاري والاقتصادي، فالاقتصاد الذي أقامه المستعمر يختلف اختلافا جذريا عن الاقتصاد الأفريقي القديم القائم على الاكتفاء الذاتي، في حين أن الاقتصاد الذي أنشأه المستعمر، كان أساسه التسويق، التجارة ورأس المال[1]. لهذا صار من الأفيد للدول الاستعمارية الإبقاء على الإفريقيين في بلدانهم لأجل استغلالهم في استهلاك منتجاتهم، وقد اتخذت لهذه الغاية أساليب مباشرة وأخرى غير مباشرة[2]، منها أسلوب الشركات التي حققت من خلالها فرنسا في مستعمراتها احتياطا قدره 23 مليون فرنك خلال الفترة الممتدة من 1947م إلى 1953م، إضافة إلى أسلوب الوكالات التي تعمل في جميع أنواع التجارة التي تهم الاستعمار وتجلب له الثروة خاصة في مجال المواد الخام[3].

أصبحت بذلك إفريقيا مصدرا للموارد الأولية التي يحتاجها الأوروبيون في صناعاتهم ومعاملتهم، وسوقا تصرف فيها السلع الأوروبية[4]، بعد أن احتكر المستعمر الأوروبي كافة المنشآت الصناعية، التعدينية والزراعية داخل القارة الإفريقية[5]، كما عمل المستعمر الفرنسي في المناطق التي استولى عليها، على وضع تشريع زراعي خاص، والهدف من ذلك إعادة توزيع الأراضي بين المستعمرين والوطنيين، حيث تم اعتبار الأراضي الخالية-لا صاحب لها- هي جزءا من أملاك الدولة،[6] في إطار قانون حيازة الأرض وحرية بيعها وشرائها، ترتب عنه سيطرة الفرنسيين ومن ورائهم الشركات الاحتكارية على أراضي السكان المحليين ليصبح بذلك

---

[1]- محمد رياض: "الاقتصاد والحركة الوطنية الأفريقية"، مجلة نهضة أفريقية، دار أخبار اليوم، القاهرة، المجلد01 ، العدد09، جويلية 1958م، ص:26.

[2]- محمد أحمد مشهور الحداد: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في إفريقيا الشرقية، دار الفتح، القاهرة، 1973م، ص: 50.

[3]- زاهر رياض: المصدر السابق، ص:232.

[4]- أمين إسبر: إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق، بيروت، 1985م، ص: 136.

[5]- محمد أحمد مشهور: المرجع السابق، ص: 50.

[6]- جلال يحي: المرجع السابق، ص: 495.

الفلاح الإفريقي رهينة لسياسة المحصول الواحد المطبقة من قبل المحتل الفرنسي، حيث فرضت هذه السياسة تخصيص مناطق واسعة لإنتاج محصول واحد، مما أدى إلى إنهاك الأرض، لتصبح بعدها غير قادرة على الإنتاج[1].

أما على المستوى التجاري فإن دخول المستعمر الفرنسي للقارة الإفريقية خاصة جيبوتي، قضى على التجارة الداخلية، بعد تركيز نشاطه على التجارة الخارجية[2]، من خلال بناء السكة الحديد من السواحل إلى مناطق المحاصيل النقدية أو مناطق المناجم كبديل لطرق التجارة في فترة ما قبل الاستعمار[3].

في ذات السياق فإن الإدارة الفرنسية دخلت في مفاوضات طويلة مع قبيلة العيسى، من أجل إقناعها بمشروع سكة الحديد جيبوتي، أديس أبابا، قطع فيها الجانب الفرنسي وعودا منها النقل المجاني للركاب، عدم استقدام عمالة أجنبية، وصرف أجور مجزية للعمال، لكن سرعان ما أخلفت الشركة الفرنسية بوعودها، أين وضعت العمال في ظروف عمل قاسية معتمدين على الحفر بوسائل بسيطة، وبأجور زهيدة لا تعدو عن فرنك واحد للعامل[4].

سمح خط سكة الحديد 1908م بزيادة نشاط التجارة بين جيبوتي وزيلع، حتى بلغ عدد السفن العاملة بين هذه المناطق أكثر من مئة سفينة، إضافة إلى فرص العمل بالنسبة للوطنيين، إلا أن هذا المشروع ظل محل معارضة من الجيبوتيين، كونه لا يستجيب لتطلعاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى كونه يجسد المشروع الاستعماري الفرنسي في جيبوتي[5].

---

[1]– محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص:45.

[2]– المرجع نفسه، ص:47.

[3]– ديني لومان: المرجع السابق، ص:33.

[4]–محمد فتيني محمد كنباش: "مشروع سكة حديد جيبوتي أديس أبابا وأثره على المصالح الفرنسية في القرن الأفريقي (1894–1918م)"، مجلة آداب الحديدة، جامعة الحديدة، اليمن، العدد05، جويلية 2020م، ص:347.

[5]– حسن محمد مكي أحمد: المصدر السابق، ص:84.

يذكر بأن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1930م، مثلت فترة عصيبة بالنسبة لسكان المستعمرات الفرنسية، إذ أنهم لم يكونوا بالنسبة للمستعمر سوى سلعة للإتجار أو أداة للإنتاج، إضافة إلى وضع العمال الذي انهار كليا مع ظهور الأزمة الاقتصادية في عام 1929م[1]، ما دفع بفرنسا لإيجاد سياسة اقتصادية منسقة تقوم الدولة على توجيهها، مثلما كان عليه الحال سنة 1936م، بوضع برنامج استعماري مترابط يتسم بالعصرية والإصلاح.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية 1945م، بدأت جيبوتي تأخذ ملامحها كمدينة كبيرة ذات مرافق مهمة، إلى أن وقعت الحرب الفرنسية الإيطالية عام 1939م، نتيجة للحصار الذي عانته جراء الحرب، فقد عم الجوع وأغلق الميناء وحتى خط سكة الحديد[3].

3-الوضع الاجتماعي

عملت الإدارة الفرنسية منذ البداية على تقسيم أهالي مستعمراتها إلى ثلاث فئات:

- المواطنون: تشمل هذه الفئة الفرنسيين ومن يرضى من الوطنيين أن يتعامل وفقا للقوانين الفرنسية، خاصة ما تعلق منها بقوانين الأحوال الشخصية (الزواج والميراث).

-الرعايا: من يقبل بالتعامل بالقوانين الفرنسية باستثناء قوانين الأحوال الشخصية.

-الوطنيون: وهم من يتمسكون بالقوانين الوطنية في جميع معاملاتهم[4].

---

[1]- تمثلت في حالة التدهور الحاد في الأسواق المالية العالمية، أحدثت آثارا سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، تعد الدول الأوروبية أكثرها تضررا، ينظر :(رملي محمد، وسعي رابح: "الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م والأزمة المالية العالمية 2008م نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي"، مجلة الامتياز للبحوث والاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، المجلد03، العدد01، 2019، ص:63.)

[2]- محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص ص: 203-210.

[3]- كامل محمد الصاوي: تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008م، ص:108.

[4]- زاهر رياض: المصدر السابق، ص:321.

عملت فرنسا على تمزيق الروابط الاجتماعية في جيبوتي، وذلك من خلال تعميق الانقسام المجتمعي بين القبائل التي تسكن إقليم (العفر) أو (الدناكل)، وقبائل العيسى الصومالية[1]، حيث مست سياسة فرق تسد المنتهجة مع القبائل الجيبوتية مجال التشغيل والمعاملة، والمراد منه الوقوف أمام أي مسعى وحدوي بين أهالي البلد الواحد[2].

تبنت السلطات الفرنسية سياسة التفرقة العنصرية، فلم تتح للوطنيين تقلد المناصب التي تجعل منهم منافسين للأوروبيين، بل وكبلتهم بقوانين تحول دون تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وحددت إقامة الوطنيين في مناطق خاصة خاضعة لقوانين الجوازات والتصاريح[3].

في الوقت الذي نشبت فيه الحرب العالمية الأولى عام 1914م، أخذت السلطات الفرنسية تجند العفر في الجيش والإدارة، بينما استخدمت باقي الصوماليين في الوظائف العمالية بالميناء (عمال نقل، عمال نظافة...)[4]، حيث مارست معهم نظام السخرة[5]، وكان الغرض من هذه السياسة هو تقريب العنصر العفري خوفا من توحدهم مع الصوماليين، لاسيما الخاضعين منهم للإدارة البريطانية[6].

في الجانب التعليمي عانى المجتمع الصومالي من مشكلة الأمية، إذ إن نسب التعليم وبحسب إحصاء 1954م، لم تتجاوز 17.4% من مجموعة السكان، المقدر عددهم بحوالي

---

[1]– عادل محمد حسين علياني، خالد سعود كاظم: "الاستعمار البريطاني الفرنسي لشرق إفريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، كلية العلوم، جامعة تكريت، المجلد 19، العدد04، أفريل 2012م، ص ص: 357-402.

[2]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 86.

[3]– زاهر رياض: المصدر السابق، ص:298.

[4]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص:86.

[5]– أسلوب يتم فيه تسخير العامل ووسائل عمله كلها في خدمة مصلحة المحتل، أو الجهة المستغلة دون أجر أو تعويض عن الجهد، ينظر:(بوتخيل معطي: "قانون العمل الجزائري من الصلابة الحمائية إلى المرونة المعرضة"، مجلة التنمية والموارد البشرية، مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة الجلفة، العدد08، فيفري2017م، ص142.)

[6]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص:86.

60 ألفا[1]، والسبب في ذلك هو اكتفاء الإدارة الفرنسية بعمل الإرساليات في تعليم اللغة الفرنسية ونشر الدين المسيحي، إضافة إلى ما تقوم به الأسقفية الكاثوليكية بجيبوتي بفروعها الخمس[2]، بالمقابل كان المسلمون يصرون على أن يلقن أولادهم القرآن الكريم في بداية مسارهم التعليمي، لأنهم لم يجدوا في مدارس الإرساليات أو المدارس التي تسير على النظام الفرنسي ما يشجعهم على إرسال أبنائهم للتعلم،[3]هناك نوع آخر من التعليم في الفترة الاستعمارية وهو التعليم المهني، الصناعي والزراعي، لكنه اقتصر على البيض فقط، فقد صدرت القوانين التي تمنع الأفريقي ومعه الجيبوتي من تعلم مهنة ومزاولتها كي لا ينافس غيره من البيض[4].

من الناحية الصحية عانت جيبوتي كغيرها من المستعمرات الفرنسية نقصا في العناية الصحية ما جعل أهلها عرضة للأمراض الناجمة عن الحرارة هذا من جهة، مع نقص التغذية من جهة أخرى[5]، أما فيما يخص السكن فحرم الجيبوتيون من مساكن لائقة، الأمر الذي يفضح ادعاء الأوروبيون بأنهم حملة حضارة، يريدون تبليغها للإنسانية[6].

---

[1]– شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 552.

[2]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص:86.

[3]– شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 553.

[4]– محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص:46.

[5]– زاهر رياض: المصدر السابق، ص ص: 348–354.

[6]– محمد الطاهر بنادي: المرجع السابق، ص:65.

ثانيا: تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية في جيبوتي

1-مؤتمر برازفيل: 1944/01/30-1944/02/28م

انعقد في مدينة برازفيل، ولم يعرف أي حضور للأفارقة، حيث اقتصر على حكام المستعمرات الفرنسية، ورجال الإدارة، وبعض أعضاء البرلمان، وممثلي اتحادات الشركات التجارية، مثل هذا المؤتمر سياسة فرنسا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م،[1] تحت شرط أنه من أهداف العمل الحضاري الفرنسي في مستعمراتها، هو استبعاد كل فكرة للحكم الذاتي، ولو كان ذلك على المدى البعيد[2]، كما أشار إلى ضرورة منح سكان المستعمرات حصة أكبر في الحياة والمؤسسات الديمقراطية للمجتمع، لبلوغ اندماج هذه العناصر مع العالم الفرنسي[3]، ضمن الاتحاد الفدرالي (Assemblée fédérale)، دعما لوحدة فرنسا الكبرى دون المساس بشخصية كل وحدة إقليمية[4].

إن أهم ما تقرر في هذا المؤتمر، معالجة المشاكل الاقتصادية، لاسيما نظام العمل منها، المشاكل الاجتماعية، وتمثيل السكان،[5]طالب المؤتمر باللامركزية وأن تكون الجمعيات التمثيلية من المستعمرات ويكون أعضاءها من الأفريقيين والفرنسيين، كما ألح على إلغاء قانون الأنديجينا والسخرة، وكل ذلك اعترافا للإفريقيين، بحكم أفضل من ذلك الذي منح لهم من ذي

---

[1]- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 544.

[2]- جون هاتش: المصدر السابق، ص: 35.

[3]- Ministère des Colonies : La Conférence Africaine Française, Brazzaville 30 Janvier 1944- 8 Février 1944, Bibliothèque Historique du CIRAD, Paris, 1945, PP : 19-22.

[4]- شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص ص: 544-545.

[5]- Ministère des Colonies, Op-cite, p :20.

قبل بالنظر إلى ما تم التوصل إليه في برازفيل لذا يعد بحق نقطة تحول كبيرة لسياسية الفرنسية تجاه مستعمراتها الإفريقية[1].

2-دستور1946/10/27م:

يعد هذا الدستور مكملا للتوصيات التي انبثقت عن مؤتمر برازيل 1944م، حيث صدر في 27 أكتوبر 1946م، نصت المادة: 60 منه على أن الاتحاد الفرنسي يتشكل من الجمهوري الفرنسية، التي تضم فرنسا المتروبوليتانية –الجزء الأوروبي التابع للجمهورية الفرنسية– وأراضي ما وراء البحار–المتروبول– إضافة إلى الأرضي أو الدول المشتركة،[2] نص دستور الاتحاد على اعتبار جميع الأفراد مواطنين فرنسيين، ملغيا العمل القهري والقوانين الخاصة بالإفريقيين، كما نص على تمثيل الأقاليم الأفريقية في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي مجلس الاتحاد وعلى تكوين هيئات برلمانية لكل إقليم للتشريع للشؤون الداخلية للإقليم[3]، وبموجب هذا الدستور أصبح جميع الأفراد مواطنين فرنسيين يمكن تقسيمهم إلى فئتين:

- **الفئة الأولى:** يخضع فيها المواطنون لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي.
- **الفئة الثانية:** يحتفظ المواطنون بقانون الأحوال الشخصية الخاص بهم إما بسبب العرف القبلي أو لسبب ديني[4].

---

[1]– عبد الله عبد الرزاق، إبراهيم شوقي الجمل : دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر ،المصدر السابق، ص : 83.

[2]– حمزي كمال: "التمثيل النيابي للجزائر في البرلمان الفرنسي بين (1946–1954م) مسالك ومواقف"، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجزائر 02، العدد06، 2017م، ص:79.

[3]– شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 545.

[4]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص: 83.

نتيجة لما حمله دستور 1946م من زيادة هامش الحرية لدى الإفريقيين وكذا بعض من حقوقهم، يقبلون به رغم استمرار نظام الحكم المركزي المطبق من قبل الإدارة الفرنسية على مستعمراتها[1].

3-القانون الإطاري" Loi Cadre" 1956/06/23م:

جاء هذا القانون في عهد حكومة "جي موليه"[2]Guy Molles في 23 جوان 1956م حاولت فيه هذه الأخيرة توسيع سلطة الجمعيات البرلمانية الإقليمية وتعديل نظام انتخابات المجالس وفق نظام القائمة الواحدة، ما سمح بزيادة مساهمة الأفريقيين في الإدارة[3]، وبمقتضى هذا القانون زاد عدد مقاعد المجلس التمثيلي في إقليم الصومال الفرنسي إلى 32 مقعدا، كما تم توحيد المجلس وذلك بإلغاء الازدواجية التي كان معمولا بها سابقا (مجلس فرنسي ومجلس أهالي)، حيث أصبح الإقليم مقسما إلى ثلاثة دوائر:

- دائرة جيبوتي: تنتخب 16 ممثلا.
- دائرة علي صبيح ودخيل: تنتخب سبعة ممثلين.
- دائرة تاجورة وابخ: تنتخب تسعة ممثلين[4].

إن محمود حربي أول من فاز بمنصب نائب في الجمعية المؤقتة الفرنسية في انتخابات سنة 1956م، عين بعدها رئيسا للمجلس الحكومي للسواحل الفرنسية للصومال[5].

---

[1]- محمد الطاهر بنادي: المرجع السابق، ص:85.

[2]- سياسي ورجل دولة فرنسي، تزعم الاتجاهات الاشتراكية اليمينية، تقلد منصب رئيس الوزراء 1956-1957م، ثم نائب الوزراء، حارب الثورة الجزائرية، ينظر: (عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء السادس، الطبعة الثالثة، بيروت،1995م، ص:478).

[3]- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 540.

[4]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 124.

[5]-حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص: 368.

اعتمادا على هذا القانون يكون المجلس التمثيلي مجلسا تنفيذيا من ثمانية أعضاء، يحصل فيه أكثر الأعضاء أصواتا على منصب نائب رئيس المجلس، في حين يصبح باقي الأعضاء وزراء لهم اختصاصات معينة، أما رئاسته، فقد كانت بيد الحاكم الفرنسي بحسب القانون[1].

على كل حال فإن القانون الإطاري كان بمثابة جرعة مسكنة للأفارقة، سعت من ورائه فرنسا للحفاظ على علاقة شعوب مستعمراتها فيما وراء البحار بالوطن الأم "فرنسا"، خاصة في ظل المتغيرات العديدة التي طرأت على القارة الإفريقية، والتي زاد من خلالها وعي الشعوب المستعمرة بضرورة الحصول على المساواة مع الأجانب من خلال إلغاء التفرقة العنصرية[2].

4-دستور ديغول والجماعة الفرنسية"Communauté Française"

1958/09/28م:

أدت الأزمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها فرنسا سنة 1958م، إلى التعجيل بسقوط الجمهورية الرابعة، ما جعل قادة الجيش الفرنسي يرون في "شارل ديغول "رجل المرحلة القادمة والمنقذ الوحيد لفرنسا ومصالحها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[3]، وبعودته للحكم، وانتخابه رئيسا للوزراء في 01 جوان 1958م، نتيجة الفشل الذي منيت به الحكومات السابقة في إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية، أدرك بأن استقلال المستعمرات الفرنسية ظل مسألة وقت فقط، فقام بمنحها الخيار في استفتاء شعبي بين الاستقلال المباشر وبين الحكم

[1]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 124.

[2]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص:82.

[3]- سامية بن فاطمة:" السياسة الديغولية للقضاء على الثورة التحريرية من خلال تقرير المصير والجزائر جزائرية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة، المجلد11، العدد4، ص ص 215-216.

الذاتي الكامل داخل المجموعة الفرنسية[1]، تم ذلك عن طريق الإعلان عن دستور (الجماعة الفرنسية) الذي تقرر فيه مل يلي:

– تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التي تقبل بدستور رابطة الجماعة الفرنسية (communauté française) وهو اتحاد فيدرالي بين جماعات مستقلة.

– تتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية، ومندوب من كل جمهورية من جمهوريات الجماعة، سكرتير عام، مستشارين، وتعتبر حكومة الجماعة مسئولة عن السياسة الخارجية، وعن شؤون الدفاع، العملة، الشؤون الاقتصادية والتعليم العالي.

– للجماعة مجلس تنفيذي من رؤساء حكوماتها لدراسة المسائل الكبرى التي سبق أن بحثها مجلس الوزراء[2].

– يكون للجماعة (مجلس شيوخ)، يتكون من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء.

– يتمتع أعضاء الجماعة بالاستقلال الداخلي التام ولهم حق العضوية في جميع المجالس البرلمانية، كما أن لهم الحق في إقامة اتحادات فيدرالية إقليمية.

– تقدم فرنسا المعونة الفنية والإدارة لأعضاء الجماعة[3].

بعد إعلان دستور الجمهورية الخامسة، باشر ديغول في أوت 1958م، رفقة وزير دولته "بيار فليملان"، ووزير أقاليم فرنسا لما وراء البحار، "برنار كورنوجانتي"، بجملة من الزيارات للمستعمرات الفرنسية كان الهدف منها على حد تعبيره، **"كانت مهمتي تقضي أن أشرح رسميا**

---

[1]– فيج جي دي: تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة: يوسف نصر، مراجعة: بهجت رياض طيب، دار المعارف، القاهرة، 1982م، ص:403.

[2]– شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 546.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص: 84.

إلى أقاليمنا مغزى الاستفتاء الوشيك الحدوث، وأن التصويت بكلمة "نعم" يمنحها السيادة...، وأن التصويت بكلمة" لا " يفصم معها جميع الأواصر"[1].

فيما يخص الصومال الفرنسي، فقد أدى طرح الاستفتاء إلى انقسام كبير على مستوى الساحة السياسية، بين محمود حربي المعارض له، وعلي عارف[2] المتمسك بمطلب الاستقلال التام لبلاده، وبين حسن جوليدا[3] المنساق وراء خيار البقاء ضمن الجماعة الفرنسية[4]، فكانت النتيجة لصالح الأخير بواقع 8882 صوت من أصل 15914 ناخب[5]، لكن هذه النتائج أثارت الكثير من الشكوك حول مدى مصداقيتها، إذ يعتبر كثيرون أن نتيجة الاستفتاء كانت ضد دستور ديجول بنسبة 75%[6]، غير أن فرنسا ادعت عكس ذلك تماما، من خلال ما صرح به شارل ديغول عقب زيارته لجيبوتي العاصمة في 9 جويلية 1959م، أن الصومال الفرنسي جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأن فرنسا تود البقاء في هذه البقعة الإستراتيجية التي هي حق العالم الحر[7].

---

[1]- شارل ديغول: مذكرات الأمل-التجديد-1958-1962م، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، بيروت،1971م، ص:63.

[2]- سياسي جيبوتي من أبرز المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي، انتخب عضوا في المجلس الإقليمي في سنة 1957م ،1960م، ثم نائب رئيس الحكومة، دفعت به المعارضة للاستقالة في 1976م، ينظر (عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، الجزء الرابع، (د.ت)، ص:188.

[3]– سياسي جيبوتي ولد سنة 1916م، ترأس الجبهة الشعبية للاستقلال، شغل رئيس الوزراء، وهو أول رئيس لجمهورية جيبوتي، ينظر:(طاهري حمدي، جيبوتي أمن البحر الأحمر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1977م، ص ص:130-149.)

[4]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 136.

[5]–حسن علي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 126.

[6]– يوسف سليماني:" دول القرن الإفريقي (الصومال، جيبوتي) وجزر القمر بين دعم الثورة الجزائرية ويقظة شعوبها (1954-1962م)" مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مخبر الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة الجزائر 02، المجلد5، العدد01، جانفي 2023م، ص: 257.

[7]–حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص: 367.

ثالثا: ردود الفعل الوطنية تجاهها

1_ النشاط الحزبي في جيبوتي

لم يسمح الفرنسيون قبل عام 1945م بقيام الأحزاب السياسية بالصومال الفرنسي، نظرا لوضعية الإقليم السياسية كونه إقليما فرنسيا، ضمن الاتحاد الفرنسي لما وراء البحار، لذلك فإن حصول الصومال الفرنسي على استقلاله كان يستوجب شق طريق طويل من النضال والتضحية[1]، والذي بدأت تتضح معامله بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن سمح لعمال ميناء جيبوتي بإنشاء اتحادات عمالية، كمظهر من مظاهر الديمقراطية الفرنسية كخطوة لتحسين صورة فرنسا الدولية، وهي التي خرجت مهزومة من الحرب العالمية الثانية[2].

استغل محمود حربي فارح هذا الوضع وقام بتأسيس أول نقابة للعمال سنة 1947م، ضمت جميع الأيدي العاملة إلى جانب القوى المستنيرة، حتى أصبحت هذه النقابة قوة سياسية شكلت نواة لميلاد حزب الاتحاد الجمهوري الذي ينادي بوحدة الصومال بكل أجزائه تحت علم واحد، تمثل نشاطه في نشر الوعي القومي بين صفوف الشعب، والمطالبة بالاستقلال[3]، وكنتيجة لنشاطه عملت السلطات الفرنسية على القضاء عليه من خلال منع اجتماعاته، مظاهراته الوطنية والزج بأعضائه في السجون، تم ذلك سنة 1959م[4].

- حزب التجمع الديمقراطي للعفر.

بعد محمود حربي، برزت مكانه شخصية سياسية جيبوتية تمثلت في علي عارف" المعروف بولائه لفرنسا[5]، الذي كون حزب الاتحاد الديمقراطي العفري، رفقة ثلاثة من الساسة

---

[1]– محمد عبد المنعم يونس: المصدر السابق، ص:122.

[2]–حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 122.

[3]–محمد عبد المنعم يونس: المصدر السابق، ص: 210.

[4]– يوسف سليماني: المرجع السابق، ص: 257.

[5]– رأفت غنيمي: التاريخ المعاصر الأمة العربية الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م، ص: 103.

العفر (عبد الله محمد كامل، أحمد ديني وبركات جوردات)، ارتكز برنامج الحزب على الدعوة إلى إقامة دولة عفرية تضم المثلث العفري (مصوع، جيبوتي، أواشي)، لتضم هذه الدولة عفر إريتريا، جيبوتي وإثيوبيا، المقدر عددهم بمليون عفري، أما بالنسبة للاستقلال فإن علي عارف تبنى شعاره الشهير "**إذا كان قرارنا بالاستقلال فسيكون مع فرنسا وليس ضدها**".[1] وبذلك تمكن إثر موقفه المساند لفرنسا من شغل منصبي نائب رئيس للمجلس التمثيلي ورئيسا للوزراء[2].

كنتيجة لذلك عكست شخصيته ونشاطه سياسة فرنسا المطبقة في جيبوتي والقاضية بتقريب العنصر العفري وإقصاء بقية العناصر الوطنية الجيبوتية على شاكلة محمود حربي.

- حزب الحركة الشعبية 1960م.

تأسس سنة 1960م في ظل متغيرات عديدة، خاصة تلك المتعلقة بالمد القومي وزعيمه جمال عبد الناصر، وقبله استشهاد حربي الذي يعد الأب الروحي للمقاومة في جيبوتي، حيث أسهمت هذه العوامل في بروز شخصية "موسى أحمد" القومية. استطاع هذا الشاب أن يفوز بانتخابات 18 نوفمبر 1962م على حساب السياسي المتمرس حسن جوليدا، ليصبح ممثلا لجيبوتي في البرلمان الفرنسي[3]، مما أثار غضب واستغراب الدوائر الاستعمارية، نظير الثقة التي نالها الشاب "أحمد موسى" ومطالبته باستقلال بلاده.[4]

---

[1]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 127.

[2]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 136

[3]–حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 127.

[4]– عبد مؤمن أحمد: حركات المقاومة الجيبوتية ودورها في تحرير جيبوتي من الاستعمار الفرنسي من 1945–1977م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: يحي الشريف النكينة، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، السنة الجامعية: 2010–2011م، ص: 84.

- جبهة تحرير الساحل الصومالي 1954م:

تشكلت سنة 1954م من قبل مجموعة من العناصر الجيبوتية التي لجأت إلى مقديشو ضمت أعضاء الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والجمعيات الإقليمية في الصومال الفرنسي[1]. يعد محمود حربي أول قائد لها ثم خلفه بعد ذلك السيد "عمر علوى"، تبنت أسلوب حرب العصابات لتحرير ساحل الصومال[2]، فضلا عن عملها على تعبئة السكان عبر المناشير المعادية للسلطات الفرنسية، لكن الإدارة الاستعمارية ردت على نشاطها بقيامها بجملة من الاعتقالات التي طالت سبعا من زعماء النقابات بتهمة الاحتفال بيوم العمال العالمي ومعهم رئيس حزب الحركة الشعبية[3].

يعتبر إنشاء جبهة تحرير الساحل الصومالي محطة مفصلية في تاريخ المقاومة الجيبوتية وتطورا في أسلوبها النضالي، إذ أنها أقحمت العمل المسلح في نضالها تحت شعار" **ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة"**[4].

2-محمود حربي ومساره النضالي:

ولد سنة 1921م في علي صبيح، انتقل للعيش في جيبوتي وهناك احتك بالثقافة الفرنسية كما عمل أثناء الحرب العالمية الثانية كمجند في صفوف البحرية الفرنسية، ليعود بعدها إلى جيبوتي سنة 1964م،[5]سطع نجمه في المجال السياسي، كونه يتحدث العربية بطلاقة، حيث استطاع أن يكسب ثقة العديد من الحكام العرب منهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر

---

[1]- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر، شرق إفريقيا، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، 1997م، ص: 146.

[2]-حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 128.

[3]-محمود شاكر: المرجع السابق، ص: 146.

[4]-عبد مؤمن أحمد: المرجع السابق، ص: 76.

[5]- عبد مؤمن أحمد : المرجع نفسه، ص ص :45-46.

الملك سعود وإمام اليمن، كما يعد قائدا لتيار العروبة في بلده المعارض لسياسة الاتحاد مع فرنسا[1].

استهل نشاطه الحزبي سنة 1946م، بتأسيس الحزب الديمقراطي الصومالي الذي كان بداية الكفاح من أجل القومية والاستقلال وفي نفس العام أسس منظمة نقابية للدفاع عن حقوق العمال وأصحاب الحرف،[2]وفي سنة 1956م فاز محمود حربي، بحق تمثيل المستعمرة في البرلمان الفرنسي، كأول وطني يشغل هذا المنصب، وتعززت مكانته أكثر بعد أن حققت قائمته الانتخابية فوزا في انتخابات المجلس التمثيلي في 22 جوان 1957م، متفوقا على منافسيه السيد "حسن جوليدا"[3] و"محمد كامل"، بواقع 4180 صوتا، ليصبح بعدها نائبا لرئيس المجلس التنفيذي[4].

مع وصول ديغول إلى الحكم سنة 1958م وطرحه للاستفتاء، قاد ضده حملة شديدة من خلال مناداته للحرية في الاستفتاء، تعرض على إثرها لجروح أثناء المظاهرات، ونتيجة لنشاطه ضد الإدارة الفرنسية أصدر الحاكم العام الفرنسي أمرا يقضي بإبعاده من الساحة السياسية الجيبوتية سنة 1959م رفقة من كان معه على نفس الموقف،[5] ليشهد مساره النضالي محطة جديدة خارج وطنه الأم، بدأت في القاهرة مرورا بعديد عواصم العالم موسكو، بكين، جينيف وألمانيا الشرقية محاولا التعريف بقضية بلده العادلة، قافلا نحو بلاده حيث شارك في مؤتمر تأسيس الحركة القومية لرابطة الصومالية[6].

عين في أوت 1959م رئيسا للجنة التحضيرية للحركة القومية للرابطة الصومالية، ظل

---

[1]– حسن مكي محمد احمد: المصدر السابق، ص: 125.

[2]– حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص: 368.

[3]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 125.

[5]– حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص: 368.

[6]– عبد مؤمن أحمد: المرجع السابق، ص: 66.

بعدها مترددا بين أوروبا وإفريقيا يدعو إلى وحدة الصومال[1] إلى أن تم اغتياله في 27 سبتمبر سنة 1960م في حادثة انفجار طائرة كان يستقلها من جنيف إلى القاهرة، ويرجح أن عصابة اليد الحمراء[2] الفرنسية هي من قامت بذلك، والتي كانت مهمتها اغتيال زعماء حركات التحرير الوطنية في أفريقيا.

[1]– حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص: 369.

[2]– منظمة إرهابية تأسست سنة 1952م، تهدف للقضاء على المناضلين التحرريين بالمغرب، تونس والجزائر، وفي1957م توسع نشاطها فأصبحت تنفذ اغتيالاتها في مختلف العواصم الأوروبية، ينظر:(WWW.APS.DZ شوهد بتاريخ 2023/05/01، على الساعة 9:49صباحا).

رابعا: الطريق نحو الاستقلال

1- زيارة ديغول الثانية 1966م:

في ظل تنامي النشاط السياسي داخل جيبوتي وارتفاع أصوات بعض القادة السياسيين المطالبة بالاستقلال، وتغير نظام الانتخابات الذي قلل من وزن الأغلبية الصومالية، جاءت زيارة ديغول الثانية لجيبوتي في 25 أوت 1966م بدعوة من حاكمها العام،[1] لكن هذه الزيارة قوبلت بمظاهرات عارمة، طالبت بالاستقلال التام للبلاد ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات من المتظاهرين على يد أجهزة الأمن الفرنسية. التي راحت تضيق على الصوماليين وتدفع بهم إلى الهجرة نحو الصومال، وكرد فعل على هذه الإجراءات التعسفية قام عدد من الوزراء بتقديم استقالاتهم، معلنين تأييدهم المطلق للاستقلال التام[2].

في 21 سبتمبر من السنة ذاتها، أعلن "لويس جاست" الحاكم العام المعين في الإقليم بعد هذه المظاهرات أن قرار الحكومة الفرنسية هو إجراء استفتاء لتحديد بقاء جيبوتي ضمن ممتلكاتها، أو يتم منحها الاستقلال[3].

يمكن القول بأن هذه الزيارة، تعتبر بداية فعلية لتغير قناعاته حول مستقبل هذه المستعمرة، فهو الذي زارها من أجل احتواء الوضع الداخلي فيها، لكنه اصطدم برفض شعبي وسياسي كبيرين، دفعا به إلى التحضير لتنظيم الاستفتاء.

[1]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 128.

[2]- الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 137.

[3]- يوسف سليماني: المرجع السابق، ص: 257.

2- تغير اسم المستعمرة (إقليم العفر والعيسى الفرنسي)1967م

جاءت هذه الخطوة على خلفية الأحداث التي أعقبت زيارة ديغول لجيبوتي، والهدف من ورائها تعميق الانقسام بين العفر والعيسى، حيث تقرر في 13 ماي 1967م في مجلس النواب الفرنسي ما يلي:

- تغيير اسم المستعمرة، بعد أن كانت تعرف بساحل الصومال الفرنسي.
- رفع وضعية المجلس الإقليمي إلى مجلس نواب، له كامل الصلاحية في إجازة الميزانية وتعيين وإقالة الحكومة وانتخاب رئيس المجلس التنفيذي.
- السياسة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والعملة والراديو من صلاحيات الحاكم الفرنسي.[1]

على هذا الأساس تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة علي عارف رفقة ثمانية وزراء أغلبيتهم من العفر، وهو ما دفع "بحسن جوليدا" إلى إعلان رفضه لسياسة التحيز للعفر دون غيرهم ونتيجة لهذا الموقف تم اعتقاله، لكن في نفس الوقت تحسنت صورته وأصبح يحظى بشعبية كبيرة، كما ازدادت العمليات الفدائية من قبل جبهة تحرير الساحل الصومالي ضد الفرنسيين، فضلا عن اختطاف عدد من مسؤوليهم[2].

أما على الصعيد الفرنسي فقد نظمت انتخابات لاختيار خليفة شارل ديغول المستقيل سنة 1969م، حيث أسفرت عن وصول مرشح الحزب الجمهوري "جورج بومبيدو" في السنة ذاتها[3]، إلى الحكم بنسبة تصويت بلغت 84% من سكان جيبوتي[4]، وعند زيارة "بومبيدو" للمستعمرة في 12 جانفي 1973م استقبله العفر بحرارة بينما لزم باقي السكان بيوتهم، وأثناء زيارته أكد

---

[1]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 130.

[2]- الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 128.

[3]- رجل دولة فرنسي، شغل منصب رئيس الحكومة الفرنسية، كما خلف شارل ديغول في الحكم، عرف بولائه لنهج ديغول وتبنيه للنظام الحكومي الذي اتبعه نابليون الأول والثالث، ينظر:(عبد الوهاب الكيالي المرجع السابق: الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، 2001م، ص: 624.)

[4]- حسن مكي أحمد: المصدر السابق، ص: 130.

على ضرورة المحافظة على وضع الإقليم في إطار الجمهورية الفرنسية مع تمتعه بالحكم الذاتي والحد من الهجرة والعمالة الزائدة، في ظل ترحيب رئيس الوزراء على عارف بالبقاء تحت الحكم الفرنسي[1].

بالعودة إلى التطورات السياسية في إقليم العفر والعيسى، فإنه تم عقد انتخابات مجلس النواب في عام 1974م، فاز بها علي عارف على حساب حسن جوليدا، لكن المعارضة في الإقليم ظلت رافضة شروط وجدوى الانتخابات التي تشترط الجنسية الفرنسية، فضلا عن رفضها لمجلس النواب الذي اعتبرته أنه لا يمثل الأغلبية – يمثل العفر نسبة 38% فقط من إجمالي السكان – وهو الأمر الذي استجابت له السلطات الفرنسية من خلال تعديل قانون الانتخابات في 8 جوان 1976م، حيث كفل القانون الجديد حق التصويت للأشخاص المولودين في الإقليم ذوي الأصل المحلي[2].

أسفرت نتائج الانتخابات الأخيرة إلى تحسن وضع المعارضة نسبيا، بعد حصولها على 28% من الأصوات. رغم استمرار نجاح علي عارف لكنه سرعان ما فقد مكانته عقب تحالفه مع نظام الثورة في إثيوبيا، مما أدى إلى انضمام أهم أركان كتلته إلى صف المعارضة، وبالتالي أصبح الوضع السياسي في الإقليم يميل لكفة المطالبة بالاستقلال والوحدة، وهو ما عبرت عنه المظاهرات الرافضة للاستعمار الفرنسي من طلاب العفر وغيرهم[3].

في يوم 1976م، أرسل عارف استقالته للحاكم الفرنسي، وعلى إثرها تم انتخاب "عبد الله محمد كامل" رئيسا لمجلس الوزراء وبعضوية عشرة وزراء، ستة منهم صوماليين[4].

---

[1]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 128.

[2]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر سابق: ص: 138.

[3]– المصدر نفسه، ص: 133.

[4]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 139.

ثالثا: إعلان الاستقلال 1977م:

حددت فرنسا يوم 21 أفريل 1977م موعدا لإجراء الاستفتاء، ووجهت الدعوة لممثلي الأحزاب لمؤتمر أقيم بباريس في فيفري 1977م، حضره أغلب رؤساء أحزاب المستعمرة، وكان من أبرز توصياته:

- اختيار نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي.
- إجراء انتخابات مجلس النواب مع الاستفتاء في يوم واحد.
- إذا كانت نتيجة الاستفتاء لصالح استقلال أهل جيبوتي، فإنه يكون يوم 27 جوان 1977م، يوما للاستقلال[1].

بناءا على ذلك أفرزت نتيجة الاستفتاء في 8 ماي 1977م، التصويت لصالح الاستقلال بنسبة 94.5%، وفازت قائمة التجمع الشعبي للاستقلال في الانتخابات السياسية بنسبة 92.47%[2]، ليتم بعدها إعلان استقلال جيبوتي بصفة رسمية في 27 جوان 1977م، وانتخاب حسن جوليدا رئيسا للبلاد، وأحمد ديني[3] رئيسا لمجلس الوزراء[4].

---

[1]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 134.

[2]- الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 139.

[3]- سياسي جيبوتي، من أصل عفري، اقتحم المجال السياسي عام 1958م، تقلد عدة مناصب مثل نائب رئيس الحكومة، نائبا في المجلس الإقليمي، يعد أحد زعماء الرابطة الشعبية الإفريقية، ينظر:(عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، الجزء الأول، 1991م ص: 96.)

[4]-جوزف صقر وآخرون: المرجع السابق، ص: 207.

إن أول من اعترف بدولة جيبوتي جمهورية مصر ومن ثم الصومال وإثيوبيا، لتصبح الدولة رقم: 148 في منظمة الأمم المتحدة ورقم: 22 بجامعة الدول العربية، ورقم: 49 في منظمة الوحدة الإفريقية[1]، وهكذا وبعد نضال طويل حققت آخر مستعمرة فرنسية في إفريقيا استقلالها، لكن فرنسا ظلت تحتفظ لنفسها بقاعدة عسكرية برية قوامها 5000 جندي وأخرى جوية وأسطولا بحريا[2].

[1]– تأسست هذه المنظمة في مؤتمر القمة الأفريقية للدول المستقلة بأديس أبابا، تهدف إلى دعم وحدة الشعوب الأفريقية والتنسيق من أجل تطوير تعاونها، كما تبنت محاربة الاستعمار بكل أشكاله، ينظر: (حورية بوبكر، سحوان علي "الخيارات الأفريقية لتحقيق التنمية في القارة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد06، العدد02، 2022م، ص: 185.)

[2]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 135.

الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية والإيطالية في الصومال وردود الفعل الوطنية

أولا: تطور السياسة الاستعمارية في الصومال البريطاني والصومال الإيطالي

1-الصومال البريطاني

2-الصومال الإيطالي

ثانيا: ردود الفعل الوطنية

1-مقاومة محمد عبد الله حسن العسكرية (1900-1920م)

2-النشاط الحزبي في الصومال البريطاني وصومال الوصاية

2-1-الصومال البريطاني

2-2-صومال الوصاية

ثالثا: الطريق نحو الاستقلال

1-الوصاية الدولية على الصومال 1945-1960م

2-الوحدة بين الصومال البريطاني وصومال الوصاية1960م

3-إعلان الاستقلال 1960م

أولا: تطور السياسة الاستعمارية في الصومال البريطاني والإيطالي

1-الصومال البريطاني

طبقت بريطانيا نظام الحكم غير مباشر عكس فرنسا التي تبنت نظام الحكم المباشر، وما تفرع عنه من سياسة الاستيعاب والمشاركة،[1] لذا وقبل الخوض في النظام البريطاني الاستعماري يجب أن نشير إلى الفرق بين عنصرين أساسين هما: مستعمرة التاج والمحمية، فالأولى هي تلك الأرض التي وقعت تحت السيطرة عن طريق الشراء أو الاحتلال، في حين المحمية هي الأرض التي امتد إليها الحكم البريطاني عبر المعاهدات مع زعمائها المحليين، وهو ما كان عليه الحال في الصومال.[2] يرتكز الحكم غير المباشر على التالي:

- الحاكم العام هو صاحب السلطة العليا، له حق التشريع وفرض الضرائب.
- ضرورة تعاون الزعماء الوطنيين مع الإدارة البريطانية[3].

تعود أسباب تبني الإدارة البريطانية لهذا النظام إلى افتقارها إلى العنصر البشري في الإدارة، فما كان منها إلا أن أشركت العناصر الوطنية فيه، بسبب تعرف المجتمعات المحلية عليه(يتماشى مع الأعراف والتقاليد)، والاستفادة من مكانتهم في مجتمعاتهم،[4] أما بالحديث عن الصومال، فإننا نجد بأن بريطانيا حكمته بأسلوب يميل أكثر نحو النظام المباشر كون المنطقة كانت تعرف نوعا من النظام على قدر من الرقي، فمهما اختلفت مسميات النظام البريطاني، فإن السلطة فيه تعود للحاكم العام الذي يعتبر رئيسا أعلى للمستعمرة، يمتلك بيده جميع السلطات التنفيذية والتشريعية، يليه السكرتير العام الذي يرأس السكرتير الإداري، المالي

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص: 321.

[2]- عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص ص:86-87.

[3]- زاهر رياض: المصدر السابق، ص: 221.

[4]- فيصل محمد موسى: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة: ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997م، ص ص: 211-212.

والقضائي، يكون هؤلاء مجلس الحاكم العام[1]. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الصومال البريطاني إلى ستة مناطق إدارية، حيث تعتبر "بربرة" العاصمة الإدارية للإقليم، تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن بريطانيا في الصومال، أولت اهتماما خاصا بالجانب السياسي والاقتصادي دون غيرهما[2].

اتسمت السياسة البريطانية إلى حد كبير بالمرونة، بإصدار الدساتير المتتالية، المجالس التشريعية والتنفيذية. عموما مرت المستعمرات البريطانية بخمس مراحل قبل الوصول إلى الحكم الذاتي، حيث عرفت المرحلة الأولى سياسة ديكتاتورية مطلقة، إذ انحصرت السلطة التشريعية والتنفيذية، بيد الحاكم العام والمستشارين وكبار الموظفين، في حين عرفت المرحلة الثانية الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، عن طريق انقسام المجلس الاستشاري للحاكم إلى مجلسين تشريعي وآخر تنفيذي[3]. أما المرحلة الثالثة فجرى فيها العمل على تطوير المجلس التشريعي، بحيث يمكنه استيعاب عدد أكبر من الموظفين، كما يصبح قادرا على زيادة تمثيل الوطنيين فيه، بينما تميزت المرحلة الرابعة بأن أصبح المجلس الاستشاري وطنيا بصفة كاملة، ومن يحظى بالغالبية فيه يكون رئيسا للوزراء، مع احتفاظها بحق الفيتو، أما المرحلة الخامسة والأخيرة فطرح فيها مبدأ استقلال المستعمرات في إطار منظمة الكومنولث: هي تجمع اختياري في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، ويطلق على الوحدات المشكلة لها[4] والتي يغلب عليهم "الدومينيون"[5]،

---

[1]– زاهر رياض: المصدر السابق، ص ص: 219–220.

[2]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 87.

[3]– شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص: 681.

[4]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص: 323.

[5]– اصطلاحا يطلق على كل الدول الأعضاء في الكومنولث باستثناء المملكة المتحدة الإنجليزية، لم يعد متداولا في السنوات الأخيرة، ينظر: (عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، الجزء الثاني، ص: 731.)

سعت بريطانيا بإتباعها لهذه السياسة، إلى إطالة أمد حكمها في مستعمراتها[1]، ما جعل منها نظاما مثاليا في هذه المستعمرات، خاصة كونها لم تقض على ما وجدته من نظم محلية بل عملت على ترقيتها بما يخدم مصالحها[2].

2- الصومال الإيطالي

كان حكم الإيطاليين لمستعمراتهم حكما مباشرا، فالحاكم العام هو رئيس المستعمرة، تم تقسيم كل منها إلى عدد من الوحدات الإدارية، يديرها موظفون عسكريون[3]، وعلى هذا الأساس سارت الأمور بالنسبة إلى الصومال، حيث جرى تقسيم المستعمرة إلى سبع مديريات، والتي قسمت إلى ثلاثين وحدة إدارية، في كل منطقة مسؤول إيطالي مقيم، تحت إدارة الحاكم العام الإيطالي، بمعية مساعديه وسكرتارييه في مقديشو،[4] ولم يكن يسمح بقيام أية هيئة استشارية حتى ولو كانت إيطالية خالصة فجميع السلطات الإدارية، التشريعية والقضائية مركزة في يد الحاكم العام على نمط الفاشية[5].

مرت السياسة الإيطالية في الصومال بثلاث مراحل أساسية، ففي المرحلة الأولى كانت علاقة الإيطاليين مع السلطات القبلية علاقة صورية، إذ أن دخولها في طاعة الإدارة الإيطالية كان اسميا لا أكثر، حيث ظلت محتفظة باستقلالها الإداري[6]، أما المرحلة الثانية فقد شهدت

---

[1]- أنور الجندي: العالم الإسلامي والاستعمار السياسي الاجتماعي الثقافي، دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة، الطبعة الثانية، بيروت، 1983، ص: 404.

[2]- محمد الطاهر بنادي: المرجع السابق، ص: 113.

[3]- زاهر رياض: المصدر السابق، ص: 229.

[4]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 90.

[5]- زاهر رياض: المصدر السابق، ص: 229.

[6]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 90

تثبيت إيطاليا لوجودها في المستعمرة، بعد توقيعها مع بريطانيا لمعاهدة لندن عام 1915م ، تلاها عقدها لاتفاق آخر معها سنة 1925م[1].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تغيرت سياسة إيطاليا نحو الصومال، حيث أصبح الإقليم تحت الوصاية الدولية ما يعني بداية التنازل عنه.[2] إجمالا فإن الاستعمار الإيطالي في الصومال، لم يحقق للمواطنين الصوماليين فائدة تذكر، ولا حتى ما كانت تسعى إليه إيطاليا من كسب اقتصادي أو فتح مجال للهجرة[3].

[1]– محمد عبد المنعم: المرجع السابق، ص: 70.

[2]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 103.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص:216.

ثانيا: ردود الفعل الوطنية

1-مقاومة محمد عبد الله حسن العسكرية (1900-1920م)

1-1-نبذة عن محمد بن عبد الله حسن (1856-1920م)

ولد بقرية "قرب فردوت" بمنطقة "نوجال"، ينحدر من قبيلة "دارود"[1]، تربى في كنف بيئة دينية محافظة، تتلمذ على يد شيوخ قبيلته، نشأ محبا للفروسية. ليجمع بذلك بين تنمية عقله وجسده[2]، سافر إلى الحجاز عام 1889م، حيث أكمل دراسته من تفسير، حديث وفقه[3]، وفي طريق عودته زار نيروبي والسودان، حيث التقى هناك بأنصار المهدي الذين عرفوه بحركتهم الرافضة للاحتلال البريطاني[4]. عاد إلى بلاده عام 1895م من بوابة مدينة بربرة كخليفة للشيخ محمد صالح –صاحب الطريقة الصالحية–وأخذ ينشر تعاليمها، فضلا عن تنقله بين مختلف المدن شيخا ومعلما لأبناء وطنه، يدعوهم إلى ضرورة الوحدة لمجابهة العدو الأجنبي،[5] وقد ساهمت هذه الظروف في بروز شخصيته الدينية والجهادية المناهضة للاستعمار الأوروبي لبلاد الصومال الكبير.

1-2-جهاده:

بعد تقسيم الصومال بين الدول الاستعمارية، وتزايد نشاطها التبشيري، أعلن مهدي الصومال ثورته ضد المحتل الأوروبي انطلاقا من أرض الصومال البريطاني، وأخذ يجمع حوله أبناء القبائل الموالية له، ويشرح لهم أهداف ثورته، للتخلص من الاستعمار ولم شمل

---

[1]– نايل سليمان: المرجع السابق، ص: 29.

[2]– جلال يحي، محمد نضرمهنا: المرجع السابق، ص: 436.

[3]–أحمد عبد الله ريراش: المصدر السابق، ص: 184.

[4]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 34.

[5]– جلال يحي، محمد نضرمهنا: المرجع السابق، ص:437.

أبناء الصومال، في الوقت ذاته عمل على تجهيز جيشه بما تقتضيه الحرب من سلاح، عتاد وبناء للحصون، ومعها اندلعت الثورة[1]، التي مرت بثلاث مراحل أساسية هي:

- المرحلة الأولى (1901-1904م):

شهدت هذه المرحلة أربع حملات عسكرية بريطانية، لكنها فشلت في مجملها، خاض فيها أتباعه الذين يطلق عليهم اسم الدراويش-اتخذ هذا الاسم لكي يترفع بثورته عن التسميات الحزبية والقبلية- معارك كثيرة من بينها:

- معركة أفيكيل (حوض الدم) ماي 1901م:

جرت بعد أن تحركت القوات البريطانية بقيادة "سواين" من بربرة، زيلع وبلهار في 15 أفريل من السنة نفسها، قاصدة منطقة أفيكيل. أين يتواجد الدراويش دامت هذه المعركة ثلاثة أيام خلفت 70 قتيلا بريطانيا ومثلهم من الدراويش، فضلا عن الجرحى من كلا الجانبين، لكن قوات "سواين" فشلت في إخمادها[2].

- معركة فرطدن 26 ماي1901م:

أعاد "سواين" ترتيب قواته مهاجما الدراويش في قرية" فرطدن" في معركة عنيفة، أسفرت عن هزيمة جديدة للبريطانيين، حيث قتل فيها 52 بريطانيا وجرح 30، منهم الملازم "ديكنسون" في حين كانت خسائر الدراويش ضعف القتلى الإنجليز، لكنهم أرغموهم على الانسحاب بسبب حصانة موقعهم وبذلك انتهت الحملة الأولى دون أن تسجل القوات البريطانية نتيجة حاسمة في الميدان[3].

---

[1]- محمد المعتصم سيد: مهدي الصومال بطل الثورة ضد الاستعمار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 2016م، ص ص:41-42.

[2]- نايل سليمان: المرجع السابق، ص ص:34-35.

[3]- المرجع نفسه، ص:35.

-معركة (بيرطق) شمال عالكيو 19 أكتوبر 1902م:

جهزت الحكومة البريطانية لحملة ثانية بمشاركة القوات الحبشية، وقوات سلطان هبية أي بهدف تطويق الدراويش من كل الجوانب لكنهم استطاعوا قطع الطريق على القوتين السابقتين، فلم يبق سوى "سواين" وجنوده، الذين التحموا مع الدراويش في "نجال" في مكان يسمى "سلح إيركو" من أرض هود، تكبد فيها البريطانيون الخسائر التالية: 995 بندقية 400 بعير محملة بالرصاص و1000 قتيل، بالمقابل سقط من الدراويش 430 قتيلا[1].

-معركة دار توله 28 أفريل 1903م:

مثلت الحملة البريطانية الثالثة على عبد الله حسن وجنوده، بقيادة "مانج"، الذي اصطدم بقوات الدراويش في موقعه دار توله، انسحب على إثرها عبد الله حسن إلى الغابات الكثيفة، خلفت مقتل ضابطان و13 جنديا، وجرح 25 منهم في حين بلغت خسائر الدراويش 100 بين قتيل وجريح، لكن القوات البريطانية انسحبت مرة أخرى من أجل التحضير لحملة جديدة[2].

-معركة جيدبالي 10 جانفي 1904م:

عرفت الحملة البريطانية الرابعة تعيين الجنرال السير "تشارلز إيجرتون" قائدا لها، مدعوما بأكثر من ألف جندي، بمساعدة الأحباش والإيطاليين، ميز هذه المعركة اعتماد البريطانيين على مدفعية الجبال، الأمر الذي أثر على تماسك قوات الدراويش، لكن نهايتها لم تسفر عن انتصار يذكر لكلا الطرفين. بعد نهاية الحملة الرابعة تم تعليق العمليات الحربية، وإعادة الإدارة المدنية، مما عكس طبيعة السياسة البريطانية نحو السلم والمهادنة[3].

---

[1]- عبد الصبور مرزوق: المرجع السابق، ص ص:65-66.

[2]- جلال يحي، محمد نضرمنها: المرجع السابق، ص ص: 462-463.

[3]- نايل سليمان: المرجع السابق، ص: 39.

- مرحلة الهدنة 1904-1913م:

بذلت إيطاليا جهودا حثيثة مع الدراويش لعقد اتفاق صلح معهم، بسبب تخوفها من فقدان أراضيها في الصومال على يد عبد الله حسن، حيث أخذت تراسله عارضة عليه المصالحة العامة معها ومع حليفتيها إنجلترا والحبشة،[1] توجت هذه المراسلات بتوقيع معاهدة " إليج" 1904م، وفق الشروط التالية:

-تحديد مناطق تواجد الدراويش في المناطق الإيطالية بين رأسي "جاباد" و"باراد".

-حرية العقيدة.

-حرية التجارة في المناطق التابعة لعبد الله حسن.

-حق الحكومة الإيطالية في تعيين ممثل لها في أراضيه.

وقعت بريطانيا على الالتزام مع الحكومة الإيطالية على الالتزام بشروط المعاهدة في 26 ماي 1905م[2].

- المرحلة الثالثة (1911-1920م):

تجدد القتال بين الدراويش والقوات البريطانية في 1911م، بسبب استغلال عبد الله حسن لفترة الهدنة، من أجل جمع السلاح من المناطق القريبة، سيما التابعة منها لفرنسا وإيطاليا. نتيجة لهذه التحركات حذرته بريطانيا لكنه استمر في مسعاه، مما دفع بها إلى القيام بهجوم شامل على مراكز الدراويش، فوقعت عل إثرها معركة "طليح"، التي عاد فيها الانتصار للدراويش، الذين استطاعوا قتل الجنرال" كوفل"[3].

---

[1]- عبد الصبور مرزوق: المرجع السابق، ص ص:83-84.

[2]- نايل سليمان: المرجع السابق، ص ص: 39-40.

[3]- جلال يحي، محمد نضرمهنا: المرجع السابق، ص ص: 493-494.

بعد نهاية الحرب العالمة الأولى 1918م، وانتصار بريطانيا، بدأ التجهيز لحملة عسكرية للقضاء على ثورة الدراويش بصفة نهائية[1]، وهذا ما تحقق عبر معركة ميديشي في 21 جانفي 1920م، بعد أن شن هوسكنز "Hoskins" هجوما على مواقع رجال عبد الله حسن، حيث استخدم في هذه المعركة الطائرات الحربية كعنصر حسم للمعركة، ساهمت في قصف مواقع الثوار بالقنابل مما أدى إلى تشتتهم، وبالتالي انهزامهم، لكن عبد الله حسن تمكن من النجاة والفرار نحو حدود الحبشة، غير أنه توفي عام 1921م بعد أن أصيب بجروح بليغة[2].

2-النشاط الحزبي في الصومال البريطاني وصومال الوصاية

2-1-الصومال البريطاني

شهد الصومال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اختلافا في وجهات نظر الدول المتنافسة وبظهور شعارات (تقرير المصير، وحقوق الشعوب المقهورة)، أدى ذلك إلى تغير السياسات الاستعمارية سيما البريطانية منها، التي سمحت بظهور جملة من الأحزاب السياسية في محمية الصومال[3].

- حزب الرابطة الصومالية 1951م:

يعد أول حزب سياسي ظهر في محمية الصومال البريطاني، وهو بمثابة امتداد للجمعية الوطنية الصومالية التي تأسست عام 1935م، تمحورت أهدافه الأساسية حول النقاط التالية:

- الاستقلال التام دون قيد أو شرط.
- توحيد أجزاء الصومال الخمسة تحت راية واحدة.
- محو الأمية ونشر التعاليم الإسلامية والأفكار الحديثة.

[1]- نايل سليمان: المرجع السابق، ص: 42.

[2]- محمد المعتصم سيد: المرجع السابق، ص: 50.

[3]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 115.

- محاربة القبلية[1].

اتخذ من صحيفة قرن إفريقيا وسيلة لتوعية الشعب وكشف المخططات الاستعمارية محاربتها والتمسك بمطلب الاستقلال الكامل حتى يتسنى للشعب الصومالي في المحمية بأن يتوحد مع أشقائه في الصومال الإيطالي، استمر نشاط الحزب إلى غاية تحقيق الاستقلال عام 1960م[2].

- حزب الجبهة المتحدة 1954م:

تأسس على يد "عبد الرحمان كيريه"، مدعومًا من قبائل هبرتو، جاعكو وقسم من الاسحاقيين، شارك في انتخابات 1959م ونال سبعة مقاعد من أصل ثلاثة عشر اتخذ موقعا وسطا بين الرابطة وحزب وحدة الشباب الصومالي، كانت من أهم سمات برنامجه السياسي الآتي:

- وحدة الأراضي الصومالية.
- استرجاع الأوجادين والهود.

تصدع بعد فشله في قضيته المحورية المتمثلة في استرجاع الأوجادين والهود، انضم أعضاؤه إلى حزب الصومال المتحد[3].

- حزب الصومال المتحد 1960م:

تشكل من قبائل الدر وبعض عشائر الدارود القاطنة في الشمال، أما بالنسبة لأهدافه فقد جاءت متقاربة مع حزب الرابطة الوطنية، حصل على 12 مقعدا في انتخابات الجمعية التشريعية في عام 1960م، وأصبح الحزب الثالث بعد إعلان قيام جمهورية الصومال[4].

---

[1]–محمود يوسف موسى: القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية 1960–1997م، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2000م، ص:71.

[2]– محمد فريد السيد حجاج: صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، الإسكندرية، 2015م، ص:96.

[3]– حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 113.

[4]– محمود يوسف موسى: المرجع السابق، ص: 76.

-حزب وحدة الشباب الصومالي:

يعتبر أحد فروع حزب وحدة الشباب بصومال الوصاية (الصومال الإيطالي)، تتمركز جماهيره في المدن، لم ينجح في تجاوز الأحزاب السابقة القائمة على أساس قبلي، حيث حصل على مقعد واحد في انتخابات 1959م و1960م، ورغم ذلك فقد ساهم في التعبئة الشعبية لصالح الوحدة.

2-2-النشاط الحزبي في صومال الوصاية

في ظل الإدارة الإنجليزية -بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية 1945م -أصبح الصومال الإيطالي سابقا تحت إدارة بريطانيا ثم الوصاية الدولية-انفتحت الجماعات الصومالية وكذلك الجالية الإيطالية المقدرة بنحو خمسة آلاف شخص على الحياة السياسية، مما سمح بظهور أحزاب سياسية وطنية وأخرى موالية لإيطاليا[1].

2-2-1-الأحزاب الوطنية:

- **حزب وحدة الشباب الصومالي 1947م:**

يعتبر أكبر الأحزاب الوطنية خلال فترة الوصاية، كما يعد أقدمها وأكثرها توسعا، تأسس في مقديشو في 15 ماي 1943م كنادي ثقافي تحت اسم (نادي الشباب الصومالي)، ثم تحول إلى حزب سياسي في 15 أفريل 1947م.[2] ارتكز برنامجه على ما يلي:

- تحرير الصومال والاستقلال التام.
- تصفية الاستعمار في أجزاء الصومال الخمس.
- اتحاد أجزاء الصومال تحت راية واحدة.

[1]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 107.

[2]- عبد الرحمان أبو بكر أحمد: المرجع السابق، ص: 42.

- إلغاء التعصب القبلي والتمييز الديني.
- مراعاة حقوق الصوماليين ورفع مستوى التعليم ونشر الأفكار الحديثة[1].

ساهمت جريدة الحزب الأسبوعية في تجسيد أهدافه، حيث كانت توزع ثلاثة آلاف نسخة أسبوعيا وتكتب باللغة العربية، أظهرت وعيا بقضايا العالم الإسلامي، فضلا عن نشرها لواقع الصوماليين القابعين تحت الاستعمار الأوروبي[2].

رغم ذلك فإنه شكل محور جدال واسع بين من يراه صنيعة بريطانية، تتخذه ستارا لأعمالها الاستعمارية في الصومال، وهي التي وعدت بتقديم المعونة والتسهيلات له على لسان ممثلها في الصومال 1947م[3]، في حين يراه البعض الآخر قد انحرف عن مساره الوطني والقومي بعد طرح لجنته المركزية مشروع التعاون المطلق مع الإدارة الإيطالية في 1954م[4].

مهما أثير حول حزب وحدة الشباب الصومالي، فإنه يبقى الحزب الرائد الذي قاد الحركة الوطنية من أجل الحصول على استقلال ووحدة البلاد[5].

-حزب الدستور الصومال المستقل (حزب الديجل وميرفلي) 1947م:

قام على أساس قبلي تحت اسم حزب الديجل وميرفلي[6]، برئاسة الشيخ عبد الله شيخ محمد، بعد صدور قانون منع الأحزاب من اتخاذ تسميات قبلية، أصبح يعرف(حزب دستور المستقبل)، ظهر في بادئ الأمر في ظل الإدارة البريطانية، كما لقي دعما من الإيطاليين

---

[1]- أحمد عبد الله ريراش: المصدر السابق، ص: 228.

[2]- محمود يوسف موسى: المرجع السابق، ص: 68.

[3]- حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجزء الثاني، ص:253.

[4]- محمد فريد السيد حجاج: المرجع السابق، ص: 76.

[5]- وائل إبراهيم الدسوقي يوسف: الصومال قصة التحرر من الاستعمار والحرب على الإرهاب، دار دراسات سياسية تاريخية، القاهرة، 2008م، ص:57.

[6]- مجموع قبائل صومالية تسكن أجزاء من الصومال الإيطالي، تتركز في الجنوب في منطقتي شيبلي وجوبا، ينظر: (عبد الرحمان أبو بكر أحمد: المرجع السابق، ص:46).

أيضا[1]، تبنى أهدافا قومية اقترح من خلالها اللامركزية الإقليمية أساسا في الحكم، غير أن نشاطه ظل محدودًا في الجنوب[2].

-حزب الإتحاد الوطني:

حزب صغير ترأسه الشيخ عمر، يضم قبيلة أبجال إحدى فروع قبيلة الهاوية، كان يمثل 80 ألف شخص حسب ما صرح به أعضائه، تأثر بأسلوب الجمعية الثقافية الخيرية، حيث يدير أربع مدارس، ولم يعرف له برنامج سياسي واضح، إلا أنه كان مدعوما من بريطانيا لموازنة نفوذ الأحزاب الموالية لإيطاليا[3].

- حزب صومالية الكبرى 1958م:

أسسه "الحاج محمد حسين حامود" بعد ان تم فصله من حزب وحدة الشباب الصومالي، بقي متمسكا بنفس أهداف ومبادئ حزبه السابق، غير أنه كان أشد حرصا على تنفيذها، فقد طلب إجراء استفتاء تحت إشراف الأم المتحدة في الأجزاء المستعمرة من الصومال، كما طالب بوضع دستور ديمقراطي يعرض على جمعية تأسيسية ثم يعرض بعد ذلك على الشعب في استفتاء عام، أما على المستوى الخارجي فتبنى الحياد الإيجابي في مختلف القضايا[4].

2-2-2-الأحزاب الموالية لإيطاليا:

-الحزب الديمقراطي:

تشكل من ثمانية أحزاب صغيرة، قامت الإدارة الإيطالية الوصية بدمجها، عينت على رأسها مواطن صومالي يدعى" إدموند" الذي كان مسلما في الأصل واسمه محمد شيخ عثمان

[1]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص ص: 110-111.

[2]- عبد الرحمان أبو بكر أحمد: المرجع السابق، ص: 46.

[3]- محمود يوسف موسى: المرجع السابق، ص:69.

[4]- محمد عبد المنعم يونس: المرجع السابق، ص: 173.

لكنه التحق بمدرسة الإرساليات، لذلك قربته الإدارة الإيطالية وأوفدته إلى روما ليتدرب في وزارة الخارجية الإيطالية، وبذلك أصبح أداة لخدمة وتنفيذ مآربها[1].

رغم الأهداف التحررية والقومية التي ميزت مطالب الحركة الوطنية الصومالية، إلا أن أغلب أحزابها ظل نشاطها محدودا بسبب توجهاتها القبلية.

[1]– محمد عبد المنعم يونس، المرجع السابق، ص:165.

ثالثا: الطريق إلى الاستقلال

1- الوصاية الدولية على الصومال 1945-1960م.

كان للحركات التحررية صدى عالميا وتأثير دوليا، حتى أن تأسيس هيئة الأمم المتحدة كان ثمرة لهذه الحركات، التي دفع الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن إلى التشاور فيما بينها بشأن الوصاية الإقليمية قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في 1945م[1]، ولما انعقد مؤتمر فرانسيسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة ظهر مبدأ عالمي جديد يعتبر أن الشعوب المستعمرة والمتخلفة مسؤولية من مسؤوليات المجتمع الدولي، وبالتالي فإنه يحق للأمم المتحدة بل ومن واجبها أن تتدخل فيها، واتفق على تقسيم البلاد غير المستقلة إلى نوعين، النوع الأول هو المستعمرات بوجه عام، والنوع الثاني هو المستعمرات التي كانت خاضعة لنظام الانتداب، والمستعمرات التي كانت تستعمرها دول "المحور"، هذه الأخيرة تقرر وضعها تحت الوصاية[2].

كونت الأمم المتحدة لجنة دولية للنظر في أمر المستعمرات الإيطالية خاصة الصومال الإيطالي سابقا، وصلت اللجنة إلى مقديشو في 6 جانفي 1948م وسط مظاهرات كبيرة نظمتها الجالية الإيطالية، بهدف إقناعها بأن الصوماليين يريدون الوصاية الإيطالية[3].

بعد أن فحصت الأمم المتحدة القضية الصومالية أصدرت قرارها في جلستها العامة المنعقدة في 11 نوفمبر 1949م، الذي يقضي بأن تمنح إيطاليا الاستقلال والسيادة للإقليم المعروف سابقا بالصومال الإيطالي، وأن يصبح ذلك الاستقلال نافذ المفعول بعد مضي 10

---

[1]- محمد نور جعل:" الأوضاع السياسية في الصومال تحت ظل الاستعمار الأوروبي"، كتاب الشاهد، العدد 02، ديسمبر 2010م، إصدار مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، المملكة المتحدة، ص: 52.

[2]- أحمد بهاء الدين: مؤامرة في إفريقيا، سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م، ص:17.

[3]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص:116.

سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة على شروط الوصاية، وأنه خلال تلك الفترة يوضع الاقليم تحت نظام الوصاية الدولي وتتولاه الإدارة الإيطالية[1].

قام نظام الوصاية بإنشاء المجلس الاستشاري للأمم المتحدة للإشراف على أعمال الإدارة الوصية في تطوير صوماليا (الصومال الإيطالي سابقا) والبلوغ بها إلى مرحلة الاستقلال التام في التاريخ المحدد، ضم المجلس ثلاث دول محايدة هي: مصر، كولومبيا والفلبين[2].

في 1951م افتتح الحاكم الإيطالي (السير فورناري) المجلس الاقليمي الذي يشترك فيه أبناء الصومال اشتراكا فعليا في حكم البلاد، من خلال الإدلاء برأيهم في كل المسائل، ماعدا تلك التي تتعلق بالسياسة الخارجية والدفاع، ليتحول تدريجيا إلى جمعية تشريعية عام 1956م توسع على إثرها النشاط الحزبي في الإقليم[3].

استمر نظام الوصاية على صوماليا إلى غاية وقوف الأحزاب السياسية مطالبة بتقديم موعد الاستقلال في الأول من جويلية 1960م، بدلا من الفاتح ديسمبر من ذات السنة، مما دفع بالمجلس التشريعي وكذا البرلمان الإيطالي، إلى الموافقة على قانون إنهاء الحكم الإيطالي على صوماليا وإعلان الحكومة الوصية استعدادها للانسحاب[4].

انعكست التطورات السياسية في صوماليا على نظيرتها في المحمية، مما دفع بالصوماليين في كلا الإقليمين إلى التوجه نحو الوحدة بعد تحقيق استقلال كل منهما.

---

[1]– الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، 103.

[2]– جلال يحي، محمد نضر مهنا: المرجع السابق، ص:516.

[3]– محمد نور جعل: المرجع السابق، ص:56.

[4]–جلال يحي، محمد نضر مهنا: المرجع السابق، ص: 526.

2- وحدة الصومال البريطاني مع صومال الوصاية 1960م

كانت بريطانيا سباقة في طرح فكرة الوحدة بين الصومال البريطاني وصومال الوصاية على لسان وزير خارجيتها " مستر بيفن" في مجلس العموم البريطاني في جوان 1946م، حيث أبدى استعداد بلاده لتحقيق رغبة الصوماليين في الوحدة والاستقلال داخل إطار الكومنولث البريطاني،[1]بناءا على ذلك وصل إلى مقديشو وفد بريطاني من المحمية في 15 أفريل 1960م، مكون من النواب:" مايكل ماريانو"، "عبد الله علي" "محمود حسن نوح و"حرسي مورال"،[2] الذين باشروا محادثات الاندماج بشأن توقيع اتفاقية الوحدة بين الإقليمين مع الحكومة الداخلية الصومالية التي كانت تحت وصاية الأمم المتحدة فتحمس الشعب الصومالي لهذه الفكرة معبرا عليها باحتفالات عمت مختلف شوارع مقديشو،[3] توج هذا اللقاء بتوقيع ميثاق الوحدة في 15 أفريل 1960م، تضمن إقامة دولة تحت علم ، مجلس تشريعي ورئيس واحد، مع العمل على دمج الأجهزة الإدارية ، القضائية والاقتصادية[4].

تجسدت فكرة الوحدة بصفة رسمية بعد استقلال محمية الصومال في 26 جوان 1960مواستقلال صومال الوصاية (صومال) في 1 جويلية 1960م، ليتم إعلان ميلاد أول اتحاد في شرق إفريقيا ممثلا في الجمهورية الصومالية[5].

3-إعلان الاستقلال 1960م

بعد تحقيق الوحدة بين محمية الصومال (صومالي لاند)، وصومال الوصاية (صوماليا) أعلن قيام الجمهورية الصومالية في 1 جويلية 1960م، وفي ذات السنة عقدت الجمعية

---

[1]- حمدي السيد سالم: المصدر السابق، الجز الثاني، ص: 249.

[2]- الشريف محمد عيدروس: المصدر السابق، ص: 115.

[3]- أحمد عبد الله ريراش: المصدر السابق، ص: 233.

[4]- حسن مكي محمد أحمد: المصدر السابق، ص: 120.

[5]- عبد المنعم يونس: المرجع السابق، ص: 190.

الوطنية أولى جلساتها في مقديشو، واختارت آدم عبد الله عثمان[1] رئيسا للجمهورية لمدة 6 سنوات،[2] اتخذت الجمهورية علما ذا لون أزرق نسبة إلى لون هيئة الأمم المتحدة، إشارة للسلام واعترافا بفضلها في تنفيذ مدة الوصاية عليه ، تتوسط هذا العلم نجمة ذات خمسة أطراف ترمز إلى اتحاد أجزائه الخمسة المقسمة[3] في 7 جويلية 1960م، انتخب "جامع عمر عبد الله غالب" رئيسا للجمعية الوطنية، وفي 22 من ذات الشهر تشكلت أول وزارة ائتلافية[4] للجمهورية، برئاسة الدكتور "عبد الرشيد شرماكي" [5]مكونة من 14 وزيرا و 7 وكلاء للوزارات،[6] تقدمت بطلب الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، وأوصى مجلس الأمن بقبولها عضوا فيها،[7]لتنضم إليها في 20 سبتمبر 1960م[8].

هكذا وبعد مسار طويل من النضال توجت جهود الحركة الوطنية الصومالية بنيل الاستقلال، غير أنه يبقى منقوصا مادامت بقية الأجزاء تتقاسمها كل من أثيوبيا، كينيا وفرنسا.

---

[1] – سياسي صومالي كان من أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي، شغل منصب رئيس الجمعية التشريعية في مرحلة الوصاية، انتخب أول رئيس للجمهورية الصومالية 1960م، ينظر:(عبد الرحمان أبو بكر أحمد: المرجع السابق، ص ص: 94-98.)

[2]– محمد نور جعل: المرجع السابق، ص:59.

[3]– محمد عبد المنعم يونس: المرجع السابق، ص: 190.

[4]- تحمل ثلاث مدلولات، فالأول يدل على الوفاق بين الطبقة الشغيلة، في حين الثاني يعني التكتل الضمني بين دولتين أو أكثر للخضوع لسياسة معينة، بينما يدل الأخير إلى تحالف عدة أحزاب داخل الحكومة وذلك لتأمين الأغلبية داخل المجالس التمثيلية، ينظر: (عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق ، الجزء الأول، ص:15).

[5] – سياسي صومالي، انضم لحزب وحدة الشباب الصومالي، عضو في الجمعية التشريعية الأولى، انتخب رئيسا للوزراء بعد الاستقلال عام1960م، ثم رئيسا للجمهورية 1967-1969م، ينظر:(محمد نور جعل: المرجع السابق، ص59).

[6]–عبد الرحمان أبو بكر أحمد: المرجع السابق، ص: 92.

[7]–محمد عبد المنعم يونس: المرجع السابق، ص: 190.

[8]–عبد الرحمان أبو بكر أحمد: المرجع السابق، ص: 92.

الخـاتمـــة

الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع المقاومة العربية في القرن الإفريقي (جيبوتي والصومال) توصلنا إلى نتائج التالية:

- ساهم موقع القرن الإفريقي المطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي في جذب القوى الاستعمارية الأوروبية الطامحة إلى التحكم في طرق التجارة العالمية.
- عرف الصومال قبل دخول المستعمر الأوروبي بوحدته الجغرافية والسكانية، لكن فيما بعد تم تجزئته إلى كيانات مستقلة يديرها الأوروبيون.
- تميزت التركيبة السكانية في كل من جيبوتي والصومال بالطابع القبلي، وهو ما انعكس على النظم السياسية التي سبقت فترة الاستعمار، بل وحتى على مستوى نشاط الحركة الوطنية في فترة الاحتلال.
- ساهمت هشاشة النظام السياسي لبلاد الصومال (النظام القبلي)، في تمكين الاستعمار في السيطرة عليها.
- بعد اشتداد التنافس بين فرنسا، بريطانيا وإيطاليا على الصومال عقد مؤتمر برلين الثاني 1884م-1885م، والذي أقر تقسيم البلاد رغما عن إرادة أهلها.
- تعد الطريقة الصالحية ومن ورائها الزاويا أول المؤسسات الدينية الصومالية التي قاومت المستعمر الأوروبي وهو ما تجسد في مقاومة محمد عبد الله حسن 1900-1920م.
- لا يمكن اعتبار مقاومة محمد عبد الله حسن مجرد انتفاضة شعبية في وجه الاستعمار البريطاني فحسب، بل كانت مواجهة على ثلاث جبهات شملت محمية الصومال، الصومال الإيطالي والحبشي.
- رغم فشل المقاومة الشعبية في الصومال، إلا أنها أصبحت مرجعية تحررية للحركتين الوطنيتين الجيبوتية والصومالية.

الخاتمة:

- طبقت فرنسا نظام الحكم المباشر في جيبوتي ساعية إلى بث روح الفرقة بين قبائلها، عكس بريطانيا التي حكمت الصومال بنظام الحكم غير المباشر، القائم على مشاركة العناصر الوطنية لها في الإدارة، وبالتالي كان همها الأساسي استغلال الصوماليين اقتصاديا.
- لم يحدث الإيطاليون تأثيرا كبيرا في الصومال بسبب تجسيد إرادة بريطانيا في المنطقة
- رغم اختلاف أسلوب الإدارة الاستعمارية في تسيير شؤون مستعمراتها إلا أنها اتفقت حول استغلال أبنائها واستنزاف خيرات بلدانهم.
- برزت الحركة الوطنية الجيبوتية والصومالية كباقي حركات التحرر الإفريقية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م.
- زاوجت الحركة الوطنية الجيبوتية بين أسلوب المقاومة السياسية والعسكرية، بينما في الصومال سياسيا.
- استفادت الحركة الوطنية في جيبوتي من التنظيمات العمالية، التي تعتبر نقطة الانطلاق نحو التحرر.
- تزعم النضال الوطني في جيبوتي "محمود حربي فارح" الذي أسهمت جهوده في تكريس الفكر التحرري في بلاده.
- يعتبر حزب وحدة الشباب الصومالي أبرز الأحزاب الوطنية في محمية الصومال البريطاني وصومال الوصاية، نظرا لتبنيه للأهداف القومية والتحررية ما أكسبه شعبية كبيرة في الصومال.
- إن ما يميز الحركة الوطنية الجيبوتية عن نظريتها الصومالية، كون قادتها تحدوا الإدارة الفرنسية بمطالبهم التحررية الصريحة، على خلاف الحركة الوطنية الصومالية، التي جاءت مسايرة للإدارة البريطانية الداعمة لفكرة الوحدة والاستقلال.
- لم يختلف نظام الوصاية عن الأساليب الاستعمارية السابقة، سوى أنه أحيط بشعارات براقة، مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي أريد به إطالة عمر السيطرة والاستغلال بشكل جديد.

الخاتمة:

- تعد جيبوتي أخر المستعمرات الفرنسية التي حصلت على استقلالها سنة1977م ورغم ذلك فقد احتفظ الفرنسيون بنفوذهم فيها بعد الاستقلال.
- شكل إعلان استقلال جيبوتي 1977م، فشل المشروع الثقافي الفرنسي، الذي أريد به فصلها عن انتمائها الإفريقي والعربي.
- يعد مشروع الوحدة بين صومال الوصاية (صوماليا) ومحمية الصومال (صومالي لاند) أهم المكاسب التي سمحت بظهور الجمهورية الصومالية 1960م.
- تحقق استقلال كل من جيبوتي والصومال، إلا إن الصومال الكبير بأجزائه الخمس لم تكتب له الوحدة بفعل السياسة الاستعمارية.
- رغم جلاء الاستعمار عن دول القرن الإفريقي (جيبوتي والصومال)، إلا أنه ترك شعبي البلدين يعانيان مشكلات عميقة (الحدود والنزاعات القبلية).

الملاحق

الملحق: رقم 01

خريطة جيبوتي

المصدر: http://djibembaseg.com شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة21:20مساءا.

الملحق رقم:2

خريطة الصومال الفرنسي (جيبوتي)

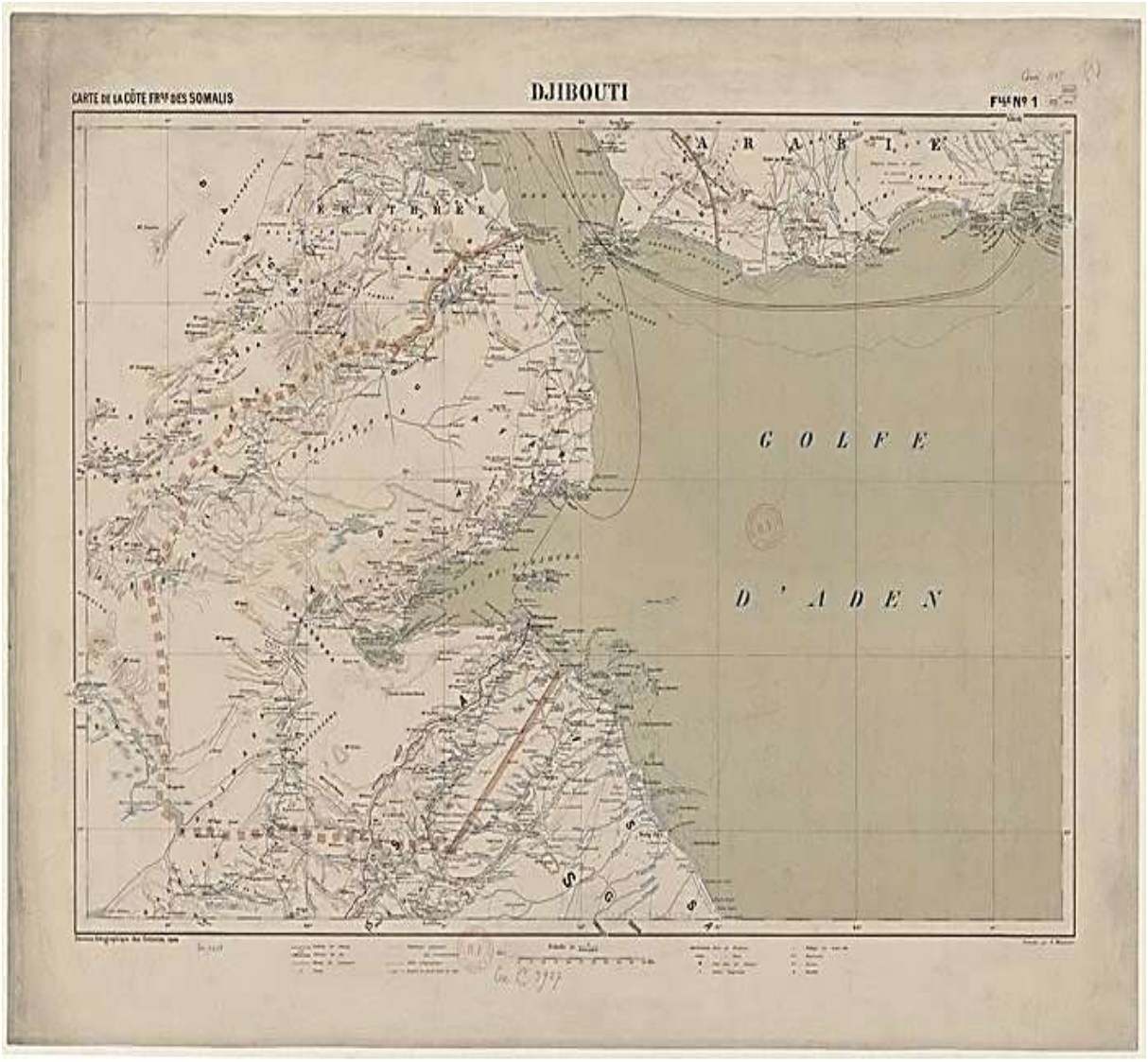

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر:https://gallica.bnf.frشوهد بتاريخ 2023/04/28م، على الساعة: 10:03 صباحا.

الملحق رقم :3

خريطة جمهورية الصومال

المصدر:https://islamstory.com شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة 21:30 مساءا

الملحق رقم: 4

خريطة توضح تقسيم بلاد الصومال بين القوى الاستعمارية

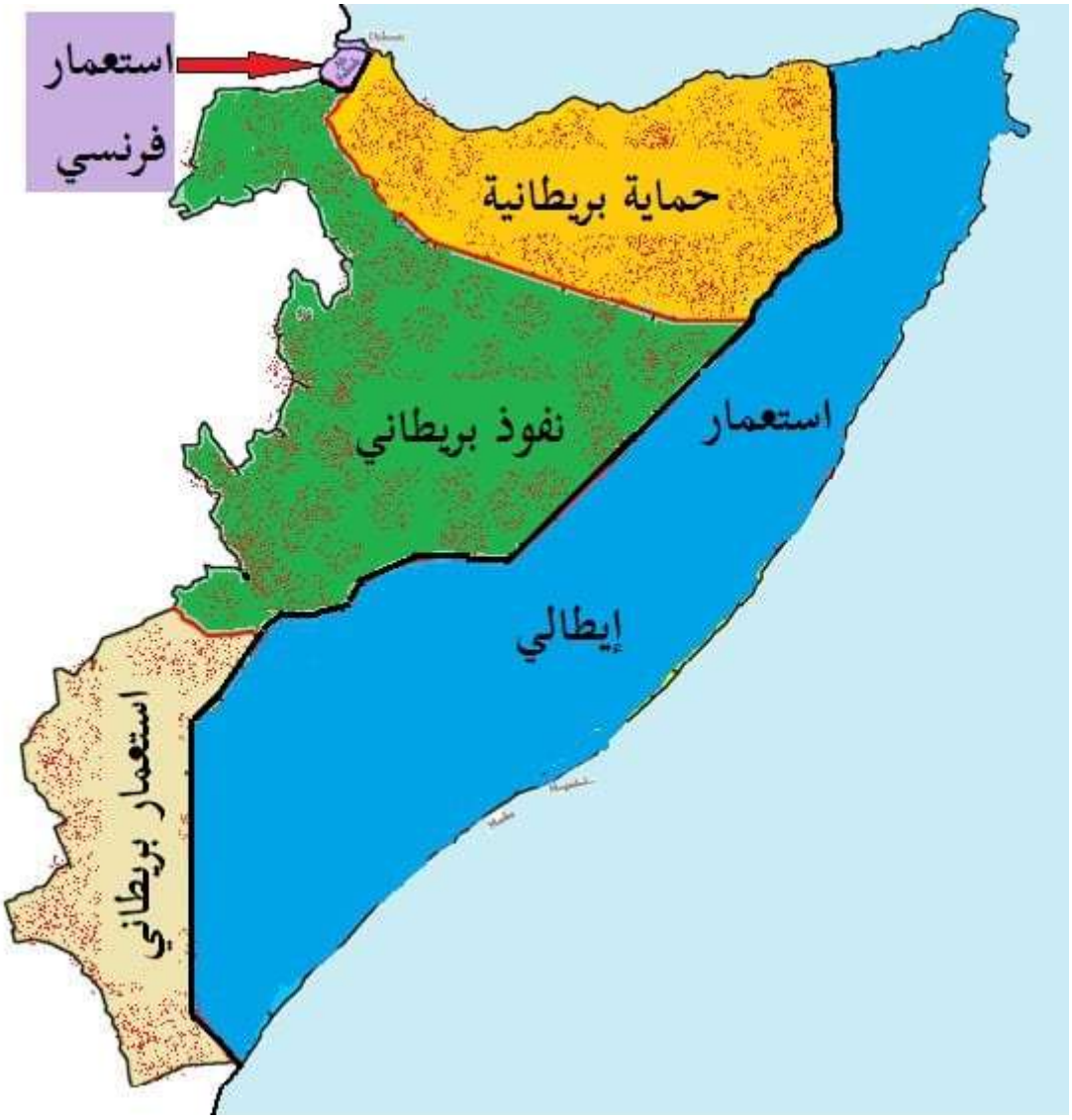

المصدر: https://tipyan.com شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة 21:50 مساءا

الملحق:05

نص معاهدة أبوك بين فرنسا وسلطان أبوك 11 مارس 1862 (النسخة الفرنسية)

Traités et conventions avec les chefs indigènes

Traité de cession à la France du territoire d'Obock
11 mars 1862.

Entre le ministre secrétaire d'État au département d Affaires étrangères, et Diny Ahmed Aboubekr, délégi par le sultan Mohammed ben Mohammed, sultan Diny Kou lou Osman, Aly Ibrahim Aboubekr Chalun, sultan Locïta chefs des tribus de Danakils Adalys et Debenek et inve de leurs pleins pouvoirs, il a été convenu ce qui suit :

Article premier. — Il y aura paix et amitié perpétuel entre Sa Majesté l'Empereur des Français Napoléon III ses successeurs et les tribus Danakils établies sur la cô d'Adel.

Article 2. — Les chefs Danakils et nommément sult Diny cèdent à Sa Majesté l'Empereur les port, rade mouillage d'Obock situés près du cap Ras Bir et le terr toire qui s'étend depuis Ras Aly, au sud, jusqu'à Ras Dou meïrah, au nord.

Article 3. — Cette cession est faite moyennant le prix stipulé et convenu de dix mille talaris, soit cinquante mille cinq cents francs.

Article 4. — Le paiement de cette somme sera effectué,

ritoire situé du ras Doumeirah au ras Ali,

la première moitié après que la présente convention aura été ratifiée par les chefs ci-dessus et ci-après désignés ; l'autre moitié trois mois après le jour de la prise de possession faite au nom de Sa Majesté Impériale.

Article 5. — Cette cession est garantie solidairement par tous les chefs de Danakils, savoir : sultan Mohammed ben Mohammed, sultan Diny Koullou Osman, Aly Ibrahim Aboubekr Chalun et par sultan Locïta, chef de la tribu des Debenek, représentés par leur envoyé Diny Ahmed Aboubekr.

Article 6. — Les chefs ci-dessus nommés s'engagent isolément et solidairement à faciliter par tous les moyens en leur pouvoir les relations des Français établis à Obock avec l'intérieur du pays, soit par terre, soit par eau, en remontant le cours des fleuves Amazo et Haouach. Ils leur concèdent le droit d'exploiter dans les forêts le bois nécessaire à leur usage et celui d'user des aiguades et eaux courantes qui existent sur la côte à proximité du territoire d'Obock. Il pourra être établi d'un commun accord des réservoirs d'eau sur les points jugés convenables, sans que leur établissement donne lieu à aucune demande d'indemnité.

Article 7. — Les Français établis à Obock pourront faire pâturer leurs bestiaux à Ambabou sur la montagne de Tadjoura, à Hassassazêlé et Élo près du cap Jaboutil, sans que ce droit entraine contestation ou demande d'indemnité.

Article 8. — Les Français auront le droit de prendre du sel au lac Assal et autres lieux où il se trouve, sans être inquiétés ou molestés.

Article 9. — Les Chefs des Danakils et des autres tribus indépendantes de la Côte d'Adel prennent l'engagement formel de communiquer aux autorités françaises établies à

moyennant une somme de dix mille thalers. Lambert ne devait pas voir le couronnement de son œuvre; il tombait assassiné sous les coups de l'équipage d'un boutre qui le conduisait à Tadjourah (4 juin 1859).

Mais la série de nos lourdes fautes n'était pas encore close : nous négligions de nous établir à Cheick-Saïd, territoire de la côte Arabique situé en face de Périm, que la maison Bazin et Rabaud de Marseille avait pu acquérir du

Obock toute proposition de cession de territoire qui pourrait leur être faite de la part d'un gouvernement étranger. Ils s'engagent solidairement et isolément à repousser toute ouverture qui n'aurait point reçu l'agrément du Gouvernement de Sa Majesté l'Empereur des Français.

Fait à Paris, le 11 mars 1862.

Signé : Thouvenel,

المصدر: G.angoulvaunt Sylvain vigneras:Djibouti mer rouge abyssinie, libraire africane et coloniale, Paris, 1902, pp: 9-11

الملحق رقم: 06

نص معاهدة أبوك (النسخة العربية)

مادة ١: صداقة وسلام مع قبائل الدناقل. . .

التنازل عن أبوك لفرنسا من رأس علي إلى رأس دوميرة.

مادة ٢: سلطان ديني ورؤساء القبائل يتخلون لجلالة الإمبراطور عن ميناء مرسى أبوك الواقعة بالقرب من رأس بيريا في السهول الممتدة من رأس علي إلى الجنوب حتى رأس دوميرة إلى الشمال. . .

مادة ٣: بهذا التنازل تمت الموافقة ودفع الثمن وقدره ٥٠ ألف فرنك.

مادة ٤: يدفع المبلغ على قسطين.

مادة ٥: يضمن هذا التنازل رؤساء الدناقل بالتضامن وهم سلطان محمد بن محمد وسلطان ديني كرلون عثمان، وعلي إبراهيم أبو بكر، وشاهيم، وسلطان لهيطة ورؤساء القبائل وممثلهم ديني أحمد أبو بكر.

مادة ٦: يتعهد الرؤساء المذكورون عاليه منفردين ومتضامنين بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للجاليات الفرنسية المستوطنة في أبوك سواء في البحر أو البر، والتقدم في مجرى أنهار أنازو وهواش، وأن يتنازلوا لهم عن الحق في قطع الأخشاب اللازمة لهم من الغابات، وفي حصولهم على الماء العذب من العيون والجداول التي توجد على الساحل بالقرب من أبوك وإمكان تشييد مخازن مياه بالاتفاق العام في الأماكن الضرورية دون الحاجة إلى تأمين لإقامتها.

مادة ٧، ٨: خاصة بالرعي والملاحات.

مادة ٩: يتعهد رؤساء الدناقل والقبائل الأخرى المتنقلة التي تعيش على الساحل بتعهد رسمي بإبلاغ السلطات الفرنسية المقيمة في أبوك عن كل اقتراح تقدمه أي دولة أجنبية بشأن انفصال أي منطقة من المناطق، وأن تعاهدهم متضامن ومتصل بأن يرفضوا أي عرض يقدم لهم من دولة أخرى بدون موافقة حكومة جلالة إمبراطور فرنسا.

تم إجراء المعاهدة في (١١ مارس ١٨٦٢) في باريس.

ب. س توفيفيل

إمضاءات وأختام

ديني بن سلطان محمد حامد

ابن المرحوم السلطان محمد

الوزير محمد بن السلطان حامد

الأمير الهادي أبو بكر

إبراهيم شاهيم

المصدر: حمدي السيد سالم، المصدر السابق، ص :27

الملحق رقم: 07

نص معاهدة الحماية الفرنسية على تاجورة 21 سيبتمر 1884م

مادة ١: صداقة.

مادة ٢: يضع السلطان حامد ممتلكاته تحت الحماية الفرنسية.

مادة ٣: ليس من حق الحكومة الفرنسية تغيير القوانين واللوائح المعمول بها في إقليم السلطان.

مادة ٤: يتعهد السلطان حامد وخلفاؤه بتقديم التسهيلات اللازمة للفرنسيين بشأن بناء المساكن وشراء الأراضي اللازمة.

مادة ٥: يتعهد السلطان حامد بعدم إبرام أي معاهدة مع أي دولة أجنبية دون موافقة حاكم أبوك.

مادة ٦: يمنح السلطان حامد مرتبًا شهريًا قدره خمسمائة فرنك و٨٠ فرنكًا لوزيرة.

مادة ٧: في حالة اختلاف الطرفين في تفسير المعاهدة يلجأ إلى النص الفرنسي للمعاهدة.

إمضاء لاجارد ختم سلطان تاجورة حامد بن محمد

حاكم أبوك سلطان تاجورة

المصدر: حمدي سيد سالم: مصدر سابق، ص: 33

الملحق رقم:08

نص معاهدة الحماية الفرنسية مع قبائل العيسى الصومالية 26 مارس 1885م

مادة ١: صداقة.

مادة ٢: موافقة زعماء القبائل على وضع بلادهم تحت الحماية الفرنسية.

مادة ٣: تتعهد الحكومة الفرنسية من جانبها بتسهيل حركة التجارة على الساحل وخاصة في أمبادو.

مادة ٤: تتعهد قبائل العيسى من جانبها بتقديم المساعدات باستمرار لفرنسا، وعدم التوقيع على أي معاهدة أو أي اتفاق بأي صورة كانت دون موافقة حاكم أبوك، وإلا تعتبر المعاهدة ملغاة.

إمضاء

لاجارد. . حاكم المستعمرة

بصمات حكام القبائل وعددهم ثلاثة عشر حاكما

المصدر: حمدي السيد سالم: المصدر السابق، ص:34

الملحق رقم: 09

صورة محمد حربي فارح

المصدر: حمدي سيد سالم: المصدر السابق، ص: 369

الملحق رقم: 10

صورة محمد عبد الله حسن

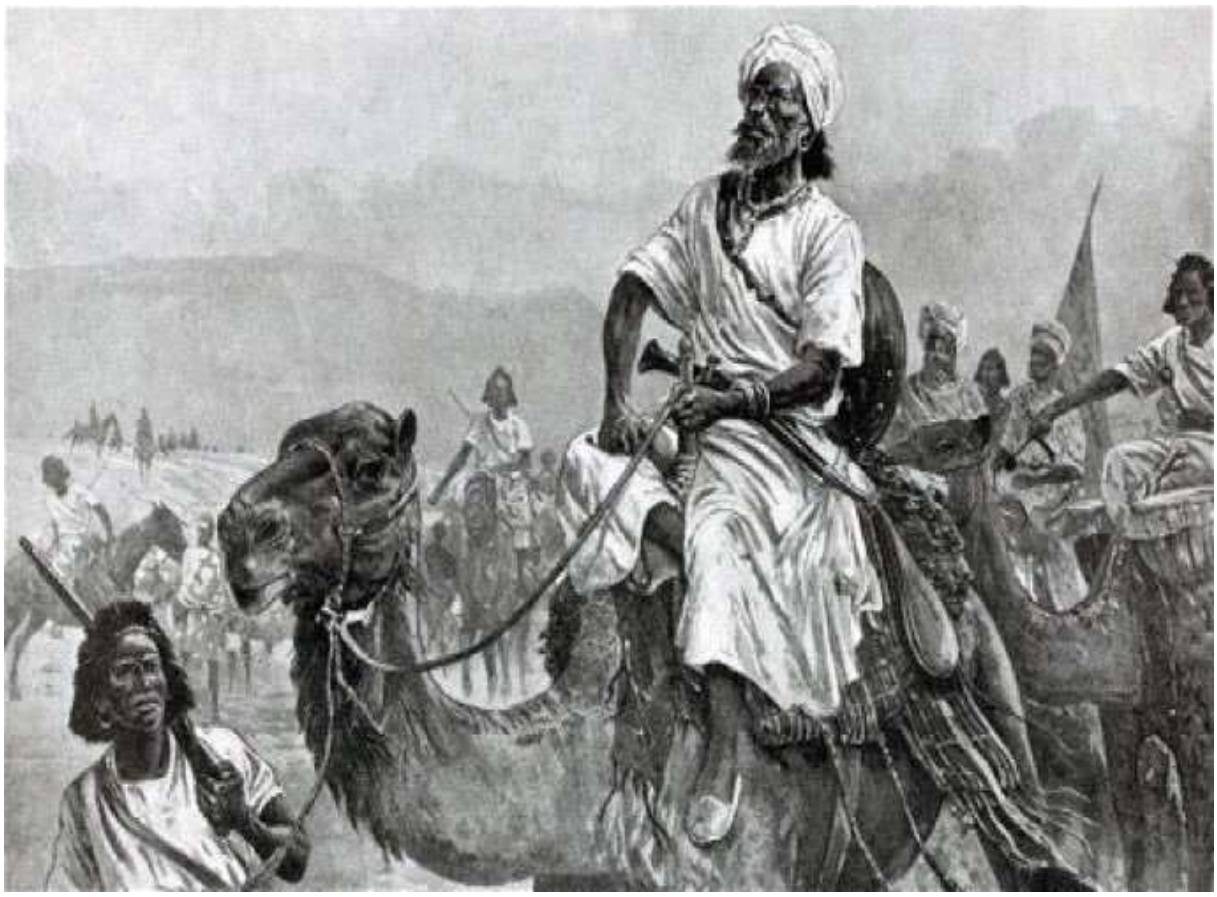

المصدر: https://aswatonline.com - شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة 20:05 مساءا.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

1) المصادر

- ابن بطوطة "أبو عبد الله محمد بن عبد الله": تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الجزء01، ترجمة: محمد عبد المنعم العريان، مراجعة مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987م

- الإدريسي" أبو عبد الله محمد بن محمد": نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ-2002م.

- الجمل شوقي: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، مطابع الإسلام، القاهرة، 1981م.

- الجندي أنور: العالم الإسلامي والاستعمار السياسي الاجتماعي الثقافي، دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة، الطبعة الثانية، بيروت،1983م.

- الحداد محمد أحمد مشهور: حقائق تاريخية عن العرب والإسلام في إفريقيا الشرقية، دار الفتح، 1973م.

- حمدي طاهري، جيبوتي أمن البحر الأحمر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1977م.

- ريراش أحمد عبد الله: كشف السدول عن تاريخ الصومال وممالكهم السبعة، وكالة الدولة للطباعة، مقديشو، 1974م.

- زاهر رياض، استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.

- السيد سالم حمدي: الصومال قديما وحديثا، الجزء الأول، (د. ن) مقديشو، 1965م.

- السيد سالم حمدي: الصومال قديما وحديثا، الجزء الثاني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م

- شارل ديغول: مذكرات الأمل-التجديد-1958-1962م، ترجمة: سموحي فوق العادة،مراجعة: أحمد عويدات، بيروت،1971م.

- صوار أحمد: الصومال الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959م.

- عبد الرزاق عبد الله، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1998م.

- عطا الله الجمل شوقي: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (1863-1879م)، مطبعة بيان العرب، القاهرة، (د، ت).

- عطا الله شوقي، عبد الرزاق عبد الله: تاريخ شمال وغرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2012م.

- عيدروس بن الشريف علي العيدروس: بغية الآمال في تاريخ الصومال، منشورات شركة مطبعة السلام، أسيوط، 1954

- عيدروس محمد: أضواء على تاريخ الصومال، (د، ن)، مقديشو،1999م.

- فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار العلم والإيمان، الإسكندرية، 2008م.

- فيج، جي دي: تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة: يوسف نصر، مراجعة: بهجت رياض طيب، دار المعارف، القاهرة، 1982م.

- كام جوزفين، المستكشفون في أفريقيا، ترجمة: السيد يوسف نصر، مراجعة: محمد علي وقاد، دار المعارف، القاهرة، 1983م.

- المسعودي" أبو الحسن علي بن الحسين بن علي": مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة العصرية، الجزء01، ترجمة: كمال حسن مرعي، بيروت، 2005م.

- مكي حسن محمد أحمد: السياسات الثقافية في الصومال الكبير قرن إفريقيا (1887-1986م)، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، 1990م.

- هاتش جون: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد العليم السيد منسي، مراجعة: محمد أنيس، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1969م.

02- المراجع.

- إبراهيم محمد أمال: الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مركز البحوث والدراسات اليمني، صنعاء، 1993م.

- أبو بكر عثمان: المثلث العفري في القرن الأفريقي، المكتب المصري، القاهرة، 1996م.

- أبو خليل شوقي: أطلس دول العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2003م.

- أمين إسبر: إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق للطباعة والنشر، بيروت، 1985م.

- بكاي منصف: دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة، الجزائر،2007م.

- بن سالم النعماني سعيد: الهجرات العمانية إلى شرق إفريقيا ما بين القرنين الأول والسابع الهجري "دراسة سياسية وحضارية"، النادي الثقافي، دار الفرقد، مسقط، 2012م.

- بهاء الدين أحمد: مؤامرة في إفريقيا، سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، شركة الأمل، القاهرة،2008م.

قائمة المصادر والمراجع:

- جلال يحي : مصر الإفريقية والأوضاع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، الإسكندرية، 1984م.
- جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، 1999م.
- جلال يحي، محمد نضر مهنا : مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، الإسكندرية، 1981م.
- حافظ صلاح الدين : صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جانفي 1978م.
- حسن محسن : جمهورية جيبوتي دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، جويلية، 2016م.
- الدسوقي وائل إبراهيم يوسف : الصومال قصة التحرر من الاستعمار والحرب على الإرهاب، دار دراسات سياسية تاريخية، القاهرة، 2008م.
- السيد حجاج محمد فريد : صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، الإسكندرية، 2015م.
- سيد محمد المعتصم : مهدي الصومال بطل الثورة ضد الاستعمار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 2016م.
- شاكر محمود : التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر، شرق إفريقيا، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، 1997م.
- الصاوي كامل محمد : تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008م.
- صبري محمد : مصر في أفريقيا الشرقية هرر وزيغ وبربرة، دار البستاني، القاهرة، 1939م.
- عبد السلام شلوف: وثائق إفريقية، دار الجماهرية للنشر، طرابلس ،2001م.
- عثمان حامد إبراهيم : المقاومة السياسية في اريتريا، دار جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2000م.
- عثمان عبد الرزاق علي : القرن الأفريقي التاريخ والجيوبولتيك، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، (د.ت).
- العقاد أنور عبد الغني : الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ، الرياض، 1986م.
- غنيمي رأفت : التاريخ المعاصر الأمة العربية الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م.

- الفليح عصام عبد اللطيف : الصومال رأي العين، سلسلة رأي العين، الكويت، 2010م.
- فيصل محمد موسى : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة : المقرحي ميلاد، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997م.
- القوزي محمد علي : في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006م.
- لومان ديني : الاستعمار في إفريقيا، ترجمة : بلعباس علي عبد الحفيظ، دار الأديب، القاهرة، 2016م
- محمد حسين معلم: الثقافة العربية وروادها في الصومال دراسة تاريخية حضارية، منشورات ملتزم للطبع والنشر، القاهرة، 2011م
- محمود يوسف موسى : القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية 1960-1997م، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، 2000م.
- المحيشي عبد القادر مصطفى وآخرون: جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2000م.
- مرسي الحريري محمد: جغرافية الإفريقية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1994م.
- يونس محمد عبد المنعم: الصومال وطنا وشعبا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م.

03-المجلات والدوريات.

- أولطاش سلوى، "الهولوكوست المنسي جرائم الملك ليوبولد2 في الكونغو"، مجلة الدراسات الإفريقية، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر02، العدد 16، 2008م.
- بلولة إبراهيم محمد أحمد: "الهجرات والقوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى وأثرها في نشر الإسلام" مجلة دراسات دعوية، جامعة إفريقيا العالمية المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، العدد09، فيفري 2005م.
- بن فاطمة سامية:" السياسة الديغولية للقضاء على الثورة التحريرية من خلال تقرير المصير والجزائر جزائرية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة، المجلد11، العدد04.
- حمزي كمال: "التمثيل النيابي للجزائر في البرلمان الفرنسي بين (1946-1954م) مسالك ومواقف"، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، العدد: 06، 2017م.

قائمة المصادر والمراجع:

- خضر صالح محمد:" تدخل الاستعمار البريطاني في الصومال (1880–1910م)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، هيئة المعاهد الفنية المعهد الفني كركوك، العراق، المجلد: 17، العدد4، أفريل 2010م.

– رملي محمد، وسعي رابح، "الأزمة الاقتصادية العالمية1929م والأزمة المالية العالمية 2008م نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي"، مجلة الامتياز للبحوث والاقتصاد والادارة، جامعة الأغواط، المجلد03، العدد01، 2019م.

- رياض محمد: "الاقتصاد والحركة الوطنية الإفريقية"، مجلة نهضة أفريقية، دار أخبار اليوم، القاهرة المجلد01، العدد09، جويلية 1958م.

– سحوان علي بوبكر: "الخيارات الإفريقية لتحقيق التنمية في القارة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 6، العدد02، 2022م.

– سليماني يوسف: "تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على شكل الدول الحديثة في إفريقيا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد03، ماي 2020

– سليماني يوسف:" دول القرن الإفريقي (الصومال، جيبوتي) وجزر القمر بين دعم الثورة الجزائرية ويقظة شعوبها (1954–1962م)" مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر 2، المجلد05، العدد01، جانفي 2023م.

– سميرة عبد الرزاق عبد الله: "النزاع الصومالي – الإثيوبي حول الأوغادين 1960–1978م"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 01 ،2015 م.

– عابد سفيان: "مؤتمر برلين الثاني (1884–1885م) وانعكاساته على القارة الأفريقية"، مجلة الدراسات الأفريقية، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر02، العدد 06، 2018م.

- عبد المجيد إبراهيم محمد: "دور الطريقة الصالحية المكية في تدعيم الإسلام ومقاومة الاستعمار في بلاد الصومال (1896–1921م)"، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية، جامعة المنصورة، الجزء2، العدد32، جانفي، 2020م.

– علياني عادل محمد حسين، سعود كاظم خالد: "الاستعمار البريطاني الفرنسي لشرق إفريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، كلية العلوم، جامعة تكريت، المجلد 19، العدد 4، أفريل 2012م.

– كنباش محمد فتيني محمد: "مشروع سكة حديد جيبوتي إدريس أبابا وأثره على المصالح الفرنسية في القرن الأفريقي (1894–1918م)"، مجلة آداب الحديدة، جامعة الحديدة، اليمن، العدد5، جويلية 2020م.

- معطي بوتخيل:" قانون العمل الجزائري من الصلابة الحمائية إلى المرونة المعرضة،" مجلة التنمية والموارد البشرية"، جامعة الجلفة، العدد08، فيفري2017م.

04-التقارير.

- نور جعل محمد:" الأوضاع السياسية في الصومال تحت ظل الاستعمار الأوروبي" كتاب الشاهد، العدد02، ديسمبر2010م، إصدار مركز الشاهد للبحوث والدراسات الإعلامية، توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، المملكة المتحدة.

05-الموسوعات.

- صقر جوزيف وآخرون: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، القبائل العربية موريتانيا الصومال جيبوتي، الجزء: 23 -24، (د، ن)، 1999م.
- عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل: موسوعة الدول والبلدان الجغرافية والسياسية، منتدى مكتبة الإسكندرية، 2005م.
- كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، 1998م.
- الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة الدولية، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001م.
- الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسية الدولية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).
- الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسية الدولية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت)، بيروت.
- الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسية الدولية، الجزء السادس، الطبعة الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995م.

06-المذكرات ورسائل الماجستير والدكتوراه :

- أبو بكر أحمد عبد الرحمان: الرئيس أدم عبد الله عثمان ودوره في تاريخ الصومال الحديث (1960-1969م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإفريقي، إشراف: محمد البشير محمد الخليفة، قسم التاريخ، مركز الدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، السنة الجامعية: 2014م.
- بنادي محمد الطاهر: الحركات الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن العشرين، دراسة حالتي غينيا وكينيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، إشراف: بن يوسف تلمساني قسم

التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، السنة الجامعية: 2009-2010م.

- عبد مؤمن أحمد: حركات المقاومة الجيبوتية ودورها في تحرير جيبوتي من الاستعمار الفرنسي من 1945-1977م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: يحي الشريف التكينة، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، السنة الجامعية: 2010-2011م.

- قراش عبد الرحمان: التنافس الاستعماري على القرن الإفريقي (1862-1899م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن يوسف تلمساني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2010-2011م.

- نايل سليمان: ثورة محمد بن عبد الله حسن في الصومال البريطاني (1899-1920م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، إشراف: محمد حوتية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2-، السنة الجامعية: 2010-2011م.

- هداجي محمد: ثورة محمد عبد الله حسن بالصومال من 1900م إلى 1920م دراسة للأبعاد السياسية والعسكرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر إشراف: صابر شريف خالد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، السنة الجامعية: 2013-2014م.

07-المواقع الإلكترونية :

WWW.APS.DZ شوهد بتاريخ 2023/05/01م، على الساعة 9:49 صباحا.

https://aswatonline.com شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة 20:05 مساءا.

http://djibembaseg.com شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة21:20مساءا.

https://tipyan.com شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة 21:50 مساءا

https://islamstory.com شوهد بتاريخ 2023/05/25م، على الساعة 21:30 مساءا.

- المصادر والمراجع باللغات الأجنبية.

01-Ouvrages :

-Allain Juan Claude : L'Afrique noire depuis la conférence de Berlin, le centre des Hauts Etudes sur l'Afrique et l'Asie Modernes, Berlin, 1985

-Deschamps Hubert et Autres : cote des Somalis Réunion inde, Edition Bekger-levraut, Paris, 1948,

-Ministère des Colonies : La Conférence Africaine Française, Brazzaville 30 Janvier 1944- 8 Février 1944, Bibliothèque Historique du CIRAD, Paris, 1945

-Sir Harry, H. Johnston: A history of the Colonization of Africa by Alien races, Cambridge University Press, London, 2002

-G.angoulvant sylvain vigneras :djibouti mer rouge abyssinie ,libraire africaine et coloniale,paris ,1902,pp :9-11

02- Revues et journaux :

-Abdi -Mohamed Mohamed : Histoire Des Croyances en Somalie, Volume : 115,199

03-Sites internet:

WWW.Universalis.Fr شوهد بتاريخ 2023/03/01م، على الساعة : 06 :26 صباحا.

https://gallica.bnf.fr شوهد بتاريخ 2023/04/28م، على الساعة: 10:03 صباحا.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
إهداء	/
مقدمة	أ – ز
مدخل : المجال الجغرافي والسكاني لجيبوتي والصومال	
أولا: التعريف بالقرن الإفريقي	10
ثانيا: جيبوتي دراسة جغرافية وسكانية	12
ثالثا: الصومال دراسة جغرافية وسكانية	14
الفصل الأول: السيطرة الأوروبية على بلاد الصومال	
أولا: أوضاع بلاد الصومال قبل الاستعمار	**20**
1-الوضع السياسي	20
2-الوضع الاقتصادي	21
3-الوضع الاجتماعي	22
ثانيا: مؤتمر برلين الثاني (1884-1885م)وتقسيم بلاد الصومال	25
1- ظروفه وانعقاده	25
2-جلساته وقراراته	28
3-نتائجه	30
ثالثا: الاحتلال الأوروبي لبلاد الصومال	**32**
1-الاحتلال الفرنسي 1885م	32
2-الاحتلال البريطاني 1887م	35
3-الاحتلال الإيطالي 1889م	37
الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية وردود الفعل الوطنية تجاهها	
أولا: أوضاع جيبوتي في ظل الاستعمار الفرنسي	**41**
1-الوضع السياسي	41
2-الوضع الاقتصادي	43

3-الوضع الاجتماعي	45
ثانيا: تطور السياسية الاستعمارية الفرنسية في جيبوتي	48
1-مؤتمر برازفيل 1944/01/30-1944/02/28م	48
2-دستور 1946/10/27م	49
3-القانون الإطاري 1956/06/23م	50
4-دستور ديغول والجماعة الفرنسية 1958/09/28م	51
ثالثا: ردود الفعل الوطنية تجاهها	**54**
1-النشاط الحزبي في جيبوتي	54
2-محمود حربي فارح ومساره النضالي	56
رابعا: الطريق نحو الاستقلال	**59**
1-زيارة ديغول الثانية 1966م	59
2-تغيير اسم المستعمرة (اقليم العفار والعيسى) 1967م	60
3-إعلان الاستقلال 1977م	62
الفصل الثالث: السياسة الاستعمارية البريطانية والإيطالية في الصومال وردود الفعل الوطنية	
أولا: تطور السياسة الاستعمارية البريطانية والإيطالية في الصومال	**66**
1-الصومال البريطاني	67
2-الصومال الإيطالي	68
ثانيا: ردود الفعل الوطنية	**70**
1-مقاومة عبد الله حسن العسكرية(1900-1920م)	70
2-النشاط الحزبي في الصومال البريطاني وصومال الوصاية	74
ثالثا: الطريق نحو الاستقلال	80
1-الوصاية الدولية على الصومال 1945-1960م	80
2-الوحدة بين الصومال البريطاني وصومال الوصاية1960م	82
3-إعلان الاستقلال 1960م	82

خاتمة	85
الملاحق	89
قائمة المصادر والمراجع	101
فهرس الموضوعات	107